الإرهاب في سيناء ومعبر رفح...توقيت ليس صدفة!

كتب حسن عصفور/ بشكل مفاجئ، وبعد غياب نسبي، نفذت المجموعات الإرهابية في شمال سيناء عدد من العمليات، أدت الى سقوط شهداء من الجيش المصري، ومقتل عشرات من تلك العناصر.

ما يثير الاهتمام، ليس العمليات الإرهابية بذاتها، فهي منذ الإطاحة بحكم الجماعة الإخوانية، لم تتوقف رغم انحسارها الى الصفر تقريبا، لكن المفاجأة توقيت العودة المتسارعة لتلك العمليات، رغم التصدي المباشر لها، ومحاصرة منفذيها والقضاء عليهم.

تنفيذ عمليات إرهابية في سيناء، يحمل ضمن ما يحمل من رسائل، التأثير على قرار مصر باستمرار فتح معبر رفح البري، والاعتقاد أن تلك الأعمال الإرهابية ستدفع الشقيقة الكبرى بالتراجع عن قرارها بفتح المعبر واستمراره، بل وبشكل أفضل مما كان عليه سابقا، بعد تسهيل حركة السفر بالاعتماد على تقنية إلكترونية تختزل زمن العبور.

إغلاق معبر رفح، البوابة الرئيسية لقطاع غزة يعني مزيد من الضغط والحصار وتعميق الكارثة الإنسانية، قبل السياسية لأهل القطاع، والذين يعيشون تحت حصار نادر، وربما لا مثيل له في عاملنا منذ 12 عاما، ويبدو أن بعض القوى بمسميات مختلفة، أصيبت بـ "نكسة" بعد أن أصرت مصر على بقاء المعبر مفتوحا، وهو ما لا يخدم مخطط البعض في خنق أهل القطاع.

نعم، هناك جماعة إرهابية ترمي الى المس بأمن مصر القومي، وكسر هيبتها الإقليمية، خاصة وأنها على أبواب أحداث هامة، بل وتاريخية، كالقمة العربية – الأوروبية في شرم الشيخ 24 فبراير 2019، وهي المرة الأولى في تاريخ العلاقات تشهد تلك القمة، بما يمنح مصر حضورا مميزا، ورسالة الى السير قدما نحو استعادة دورها، الذي كان وتعزيزه، الى جانب عقد بطولة الأمم الأفريقية الرياضية، بكل ما لها من متابعة.

والى جانب ذلك، تبرز من بين دوافع قوى الإرهاب، أن يتم وقف العمل بمعبر رفح، ما سيؤدي الى تعميق الأزمة الإنسانية الفريدة، ليتم استغلال ذلك من قبل

تلك الأطراف المعادية لمصر، أولا وللشعب الفلسطيني ثانيا، وأن تفتح "ملطمه سياسية إعلامية" حول الحصار والكارثة والتجويع، وما يمكن استنباطه من مشتقات البكاء الكاذب.

بلا أي تردد هناك أطراف فلسطينية عربية دولية، وقبلهم جميعا دولة الكيان الإسرائيلي، تعمل بكل السبل الممكنة كي يبقى المعبر مغلقا، وفتح "جبهة توتر" سياسي – أمني بين مصر وحركة حماس، خاصة بعد أن شهدت الفترة الماضية تطورا ملموسا بل وربما نوعيا، في علاقة الطرفين، ولعل زيارة وفد الحركة برئاسة إسماعيل هنية في شهر فبراير 2019، والبقاء في القاهرة لعدة أسابيع، واللقاءات السياسية – الإعلامية معه اشارت الى جديد العلاقة، ما يصيب البعض بـ "وكسة ما" من رهانهم على غير ذلك.

بالتأكيد، فالدور المصري في المصالحة الفلسطينية الفلسطينية، والبحث عن تهدئة مع دولة الكيان، لا يريح كثيرا من "أعداء مصر"، دولا وجماعات، بعد أن فشلوا في "توتير" العلاقة بين مصر وحماس، بل العكس ما كان من تصميم مصري على المضي قدما بدورها ومهامها، بحكم مسؤوليتها التاريخية بالنسبة للقضية الفلسطينية، ولأن قطاع غزة جزء من الأمن القومي المصري.

بلا شك، فإن قيادة حماس، وخاصة في قطاع غزة صدت كل محاولات لـ "تفجير" العلاقة بسبل لم تعد مجهولة، وحرصت جدا على علاقتها مع الشقيقة الكبرى، باعتبار ذلك مسالة استراتيجية لا غنى عنها.

محاولات "أعداء مصر"، لاستخدام الإرهاب سبيلا، لن يحقق أي من أهدافه، وخاصة ما يتعلق بعمل معبر رفح، ولعل المستقبل القريب يشهد "تطورا نوعيا" في حركة السفر وتوسع حركة العلاقات الاقتصادية – التجارية بين مصر والقطاع.

بالتأكيد، تتعرض حركة حماس لأشكال من الضغوط لتشويش علاقاتها بالشقيقة مصر، من أطراف عدة ترتبط بها بعلاقات مصلحية ما، ومن داخلها حيث بقايا الجماعة الإخوانية، والذين يعملون بكل السبل الممكنة لضرب تطور تلك العلاقة، بل ان بعض منها تجاهر بحركة عدائية لمصر في قطاع غزة وليس خارجها،

وهنا تحتاج الحركة الى مراجعة حقيقية لتطهير ذاتها من آثار التخريب الفكري – السياسي لتلك الفئة الضارة وطنيا، خدمة لها ولفلسطين.

ملاحظة: كأن قطع رواتب أنصار تيار عباس في قطاع غزة مؤخرا، كان لغاية ما وعودتها مشروط بتحقيق تلك الغاية بعد فشل افتعال معركة "دموية" في ذكرى انطلاقة فتح، حملة "المبايعة" لعباس في غزة لو حققت المراد ستكون بوابة لعودة المقطوع.

تنويه خاص: تعيين الأميرة ريما بنت بندر كسفيرة للعربية السعودية، حدثا غير مسبوق وتكريسا لانعطافه تحديثية، المفارقة أنها أول إمراه تصبح سفيرة في أمريكا...كم أن الأحداث الطبيعية تصبح "غير مسبوقة" في بلادنا نتاج سيادة ظلامية!

"ثرثرة سياسية" في مقاطعة رام الله!

كتب حسن عصفور/ وأخيرا التقت لجنة ما يسمى بـ "تنفيذ قرارات المجلس المركزي" بحضور رئيس سلطة الحكم المحدود محمود عباس، أعلن خلالها أنه لن يستلم "أموال المقاصة" من إسرائيل منقوصة شيكل واحد، وهو المحدد الوحيد الذي تم الكشف عنه بعد ذلك اللقاء غير المحدد المهام.

بداية هذا قرار غبي سياسيا ووطنيا، لأن الأموال التي يرفض استلامها هي أموال فلسطينية، وحق ضريبي، ولن تهتز حكومة نتنياهو ابدا لهذه الخطوة المثيرة للسخرية، وهي تعبير مكثف عن الأزمة الحقيقية التي تعيشها سلطة عباس والتيار السياسي المتحكم في قرار الرسمية.

المثير للسخرية حقا، ان عباس قال في كلمته المثيرة للشفقة، أن القرار الإسرائيلي باقتطاع أموال من المقاصة يضع المسمار الأخير في نعش اتفاق باريس الاقتصادي، مكتفيا بوصف المشهد، دون ان يتقدم خطوة عملية واحدة، بالعمل على انهاء التعامل مع الاتفاق المذكور، والعمل على ترسيخ مواجهة الغزو الاقتصادي الإسرائيلي للسوق الفلسطينية في الضفة والقدس وقطاع غزة.

سلاح المقاطعة العملي والحقيقي هو ما يمكن أن يدفع الإسرائيلي للتفكير عمليا بجدية الرد الفلسطيني، وهو الطريق الأنسب لـ "تدفيع الثمن" حقا، وليس بحثا عن أدوات تهديد جديدة، خاصة وان حركة الغزو تصل قيمتها سنويا الى مليارات الدولارات، كما أنها ستمنح حركة المقاطعة العامة قوة مضافة ليس محليا فحسب، بل في المنطقة العربية والعالم، وهي الحركة التي تلحق بالكيان أذى حقيقي وتمثل "صداعا سياسيا وخسائر مالية".

ولكن، يثير الانتباه، ان عباس وتياره هرب من "المواجهة الحقيقية" مع الكيان الإسرائيلي وسلطات الاحتلال، ودخل في نفق مظلم جديد.

لا يوجد هناك أي أسرار في عناصر الرد الفلسطيني التي لها ان تمثل صفعات فعلية، للمحتلين الصهاينة، ولا يحتاج إضافات لصندوق القرارات التي باتت محفوظة عن ظهر قلب لكل فلسطيني منذ سنوات، لكنه لم يقترب منها ويبدو انه لن يقترب ابدا، وسيواصل ذات "المنهج الجعجعاني" في الحديث عن الرد، مختبئا وراء "كذبة" تم صياغتها اسموها رافض "صفقة ترامب"، دون ان يرى أنها أوشكت على الوصول الى محطتها الأخيرة، بمساعدته العملية والنشطة جدا أيضا.

عباس وتياره السياسي، مصر على وقف كل قرار بالمواجهة الحقيقية، ليس لجهل بما هو مطلوب، فليس مطلوبا غير ما هو مخزون في أرشيف تنفيذية مجلس المقاطعة، قرارات محددة جدا، واضحة بلا أي التباس، تقول:

* فك الارتباط مع سلطات الاحتلال بكل أشكاله.

* وقف التعامل مع اتفاق باريس الاقتصادي.

*اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتعزيز المقاطعة الاقتصادية بما يمثل ردعا مباشرا لإسرائيل.

* وقف التنسيق الأمني.

* سحب الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير وإسرائيل.

* اعلان انتهاء المرحلة الانتقالية من اتفاق أوسلو، والانتقال لمرحلة سياسية جديدة.

* العمل على إعلان دولة فلسطين وفقا لقرار الأمم المتحدة 19/ 67 لعام 2012.

* الذهاب الى المحكمة الجنائية الدولية وتقديم ملف كامل بجرائم الحرب التي ارتكبتها إسرائيل ذد الشعب الفلسطيني.

* العمل على تعزيز مكانة دولة فلسطين في المؤسسات الدولية وكسر "التوافق" مع الإدارة الأمريكية حول ذلك.

* وقف تقديم الخدمات الأمنية للمخابرات المركزية الأمريكية، وتحديد العلاقة معها بما هو مصلحة وطنية وليس غير ذلك.

ولن نكرر ما جاء في كل القرارات حول "المصالحة والوحدة الوطنية" فتلك أصبحت من الأماني غير الممكنة في الظرف الراهن.

لكن أن يعود عباس ويطالب بالعمل على "دراسة الخيارات"، والتفكير والبحث عن جديد لما هو موجود، فتلك هي قمة السخرية والمهزلة، التي يواصلها هذا التيار، للهروب من فعل عملي الى ثرثرة لغوية جديدة.

استمرار هذا النهج "التخريبي" وطنيا طريق مفتوح لتعزيز المشروع التهويدي التوراتي، على حساب تدمير المشروع الوطني الموحد، واستبداله بمشاريع متفرقة تلبس كل منها "ثوب الوطنية"!

ملاحظة: مثيرا للعجب غياب "الغرفة السياسية المشتركة" للفصائل في قطاع غزة عن الانعقاد لبحث التطورات الأخيرة في القدس والاستخفاف الإسرائيلي...اليس ذلك مؤشر على هزالة التهديدات البيانية التي أصدرتها فصائل تلك الغرفة!

تنويه خاص: ترويج أن ظهور ممثلي دولة الكيان وسلطات الاحتلال في وسائل الإعلام العربية "ليس تطبيعا"، هو محاولة خادعة لا أكثر...تعلموا من الشعب المصري يا أصحاب "الألقاب"!

"حرب التجنيس المقدسية" في زحمة الردح الفلسطيني!

كتب حسن عصفور/ بدون إثارة على الطريقة الأمريكية، يتحرك غاريد كوشنر في المنطقة لتسويق "خطة ترامب للسلام"، وقد أضاف تركيا لبلدان البحث إلى جانب دول عربية لتأكيد البعد الإقليمي لها، في وقت تسارع دولة الكيان من تغيير وقائع المشهد في القدس والضفة، بما يخدم مشروعها التهويدي الذي قطع أشواطا في تنفيذه تفوق كثيرا مما يقال عنه.

أمريكا وإسرائيل تسارعان الخطى نحو فرض وقائع عملية لتحديد ملامح خطة التسوية على الطريقة الترامبية، دون الاهتمام كثيرا لما يقال عنها من هذا الطرف أو ذاك، حيث تتناغم حركة الفعل بين تل أبيب وواشنطن زمنيا وسياسيا لتحقيق ذلك.

حكومة نتنياهو، وبشكل مفاجئ، قررت ان تقصر مدة حصول أهل القدس الشرقية الفلسطينيين على الجنسية الإسرائيلية إلى عام واحد، بدلا من 6 أعوام، كانت تستغرقها في السابق، قرار سياسي بامتياز، يرمي الى تكريس الضم غير الشرعي، وتعزيزا للموقف الأمريكي حول القدس شرقها وغربها.

قرار حكومة الكيان، رسالة سياسية صريحة، انها لم تعد تقيم وزنا لأي صراخ حول المدينة المقدسة، والأخطر أن تجد تلك الخطوة السياسية "تجاوبا" مقدسيا معها تحت أسباب مختلفة، وبذرائع متعددة، خاصة في ظل غياب الفعل الرسمي الفلسطيني عن تعزيز المواجهة – المقاومة الشعبية المقدسية، رغم الأقوال "النارية" التي لا تنتهي في وسائل اعلام المؤسسات الرسمية والفصائلية.

معركة "التجنيس" المقدسية، تمثل تحديا جديدا امام الفلسطينيين، وقد تكون نقطة فصل في حسم طبيعة المدينة المقدسة وطنيا ودينيا، ولمكانتها التاريخية، ما لم تنتفض "المؤسسة الفلسطينية" من البلادة التي تسيطر عليها، وتكتشف الحقيقة، انها تساهم بكل سلوكها نحو ترسيخ التواجد الإسرائيلي بأشكال متعددة، فالجنسية هنا ليست جوازا وبطاقة هوية فحسب، بل هي وثيقة عبور لتأكيد الرواية الصهيونية حول القدس التاريخية، وجسر عبور نحو تهويد ساحة البراق، وتحويل الفلسطيني الى "أقلية سكانية" بامتيازات سياسية"، وعملية فصل عملي بين اهل القدس وممثلهم الرسمي.

ولن يفوت دولة الكيان، ان تستخدم طلبات أهل القدس لنيل الجنسية الإسرائيلية كمفاضلة وخيار سياسي يتم دون أي وسائل إرهاب، ما سيفقد الممثل الرسمي الفلسطيني كثيرا من أسلحته في معركة القدس والتهويد في آن.

المفارقة الكبرى، ان التحرك الأمريكي لتمرير الصفقة الإقليمية، وتسريع حركة "التجنيس" لأهل القدس، تتزامن مع اوسع "معركة ردح سياسي" بين طرفي النكبة الانقسامية، وتاهت الحرب الحقيقية في طريق البحث عن "انتصارات وهمية"، لهذا أو ذاك، دون أي التفات للحقيقة السياسية التي تنفذ عمليا.

لم تجد "حرب التجنيس" لأهل القدس، أي رد فعل رسمي فلسطيني، رغم ما يحمل من مخاطر أساسية على جوهر الصراع في المدينة ومستقبلها، ويبدو ان دولة الكيان افتعلت "معركة جانبية" من خلال باب الرحمة، وتركت للفلسطيني وغير الفلسطيني أن يغرق بما يدور حولها، وهي تعلم أخيرا كيف لها ان تتصرف مع نتائج تلك المعركة، بعد أن تمرر هدفها الحقيقي، بتجنيس ما يمكن تجنيسه من أهل القدس.

والسؤال الذي ينتظر توضيحا، هل تغييب "حرب التجنيس" من جدول أعمال الممثل الرسمي الفلسطيني جاء صدفة، وهل يمكن اعتبار الحديث عن "انتصارات وهمية" على حساب المواجهة الحقيقة "جهلا وضعفا" ام له وصف آخر.

كيف يمكن الصمت على مسألة تهدد الهوية الوطنية في عاصمة الدولة الفلسطينية، ولما هذا الاستخفاف الغريب بخطر حقيقي يسير بسرعة تفوق تفكير الباحثين عن "بطولات خادعة".

حرب التجنيس ليس "حدثا" خبريا، لكنه قطار جارف لملامح هوية وطنية!

ملاحظة: لا تعلم كيف يمكن تفسير تصريح أحد قيادات التيار العباسي حول مساهمة امن سلطة المقاطعة بتحرير عناصر من ايدي إرهابيين وتسليمهم لبلدانهم...لو كان فعل بلا شائبة ليش ما ينحكي بالأسماء طيب!

تنويه خاص: نجحت الجبهة الشعبية في تحرير" عناصر من فتح (م7) من سجون حماس...طيب هل لها ان تحرر معتقلي الفصائل من سجون سلطة عباس، ام في فهما ماء!

"حركة الجعجعة الوطنية الفلسطينية"!

كتب حسن عصفور/ تصيب الفلسطيني، أي كان وأينما كان، حالة من الدهشة العجيبة مع سماعه اليومي "حركة التهديد الثوري" لتدفيع دولة الكيان "ثمنا غير مسبوق"، وأنها ستعلم يقينا ان جرائمها لن تمر دون عقاب، وأن أي مساس بمقدس ديني أو سياسي ستفتح عليها أبواب جهنم.

وللتأكيد، فـ "حركة التهديد الثوري" لا ترتبط بفصيل كبر حجمه أم صغر، يسراوي أو يميني، علماني أو إسلاموي، فكلها دون استثناء باتت ذات القياس، وعل الظاهرة "الوحدوية الوحيدة" القائمة في المشهد الانقسامي تلك الظاهرة الصوتية العجيبة، التي أصبحت مسيطرة على الحالة السياسية العامة.

كما ان دولا وكيانات غير فلسطينية اخذت تعيش في حالة "التهديد الثوري جدا"، بل فاقت بعضا مما هو فلسطيني، حيث أعلنت أنها ستمحو "الكيان" من الخارطة الجغرافية لو قام باي عمل ضدها.

وكي لا نرهق الذات كثيرا في البحث والتحليل عن حقيقة نشوء "حركة التهديد الثوري" وسعة انتشارها، فالأقدمون قالوها بحكمة لن تزول، "اللي بيكبر حجره ما بيضرب ابدا"، قول لم يأت من فراغ بل نتاج تراكم تاريخي لتلك المظاهر من الصوت العالي والدعاء بما ليس به أو له.

منذ سنوات طويلة والوضع الفلسطيني ينحدر الى أسفل طرديا مع نمو حركة الجريمة السياسية للكيان الإسرائيلي، وأن دولة الاحتلال تعيش "زمنا خاصا" من قهر المشروع الوطني الفلسطيني، لترسم ملامح مشروعها "التهويدي" في فلسطين التاريخية، وبدأت تبرز عمليا الى الخريطة الجغرافية "الفكرة الصهيونية" لبناء ما اسموه دوما بـ دولة يهودية" فوق أرض فلسطين، في ترسيخ

للمشروع التوراتي، الذي لم يعد فكرة وقولا ومشروعا بل أخذ بالحضور داخل الضفة الغربية، قبل إسرائيل، ولذا جاء إقرار ما عرف بـ "قانون القومية" نتاج عملي لتطور إقامة "كيان توراتي ما" فوق أراضي الضفة والقدس.

وبعيدا عن سرد ملامح "المنجزات التاريخية" للحركة الصهيونية وأداتها الكيان الإسرائيلي، فما كان في السنوات الأخيرة، وتحديدا منذ صعود ترامب الى سدة الحكم، نجد قفزات قاتلة اصابت القضية الفلسطينية خاصة في ملفات القدس واللاجئين وأرض الدولة الفلسطينية المقترحة، الى جانب جرائم حرب لم تعد مقتصرة على الانسان بل طالت كل مظاهر الحياة الإنسانية والسياسية – الاقتصادية، جرائم بلا توقف في الضفة والقطاع والقدس.

ولكن لم تدفع دولة الكيان، أي ثمن حقيقي يمكن أن يجبرها لتطبيق الشعار الذي أطلقته يوما "الدعاية الصهيونية" نحو العرب "قف وفكر"، ولعل المرة التي وقفت عندها وفكرت جاء نتاج الانتفاضة الوطنية الكبرى من أواخر 87 الى 93 عندما وقعت اتفاق أوسلو مع منظمة التحرير، لكن وقفتها لم تطل كثيرا، حيث انتفضت "الحركة اليمينية والصهيونية في إسرائيل والعالم بما فيها الأمريكية للخلاص من تلك "الخطيئة التاريخية"، التي أقدم عليها اسحق رابين، فقرروا انهاء "الانحناءة الفكرية السياسية" والخلاص منه الى الأبد، والعودة لجوهر الفكرة التوراتية.

وبعد أطول مواجهة عسكرية وشعبية مع إسرائيل بقيادة الخالد الشهيد المؤسس ياسر عرفات من 2000 الى 2004 حتى اغتياله، بدلا من تحقيق مكاسب تاريخية تليق بحجم المعركة وأثرها واستشهاد زعيمها، حدث عكسه تماما، فبدا الانهيار التاريخي للحركة الوطنية والقضية الفلسطينية، فخلال 15 عاما حققت الحركة الصهيونية ما كان "حلما" ليصبح واقعا قائما أوشك على الإعلان الرسمي.

يوم 18 فبراير أقدمت حكومة نتنياهو على منع تحويل 138 مليون دولار من أموال فلسطينية هي حق وليس منحة او هبة، وكان المتوقع أن تنتفض قيادة سلطة رام الله وفقا لما أعلنته قبل القيام بالخطوة، وخرج البعض يعلن ان "كل

الخيارات مفتوحة" مع إسرائيل ومنها تطبيق قرارات المجالس الرسمية المعتقلة في سجن عباس الخاص.

ولأن إسرائيل أكثر علما بحقيقة هذا المكون المسمى "سلطة عباس"، فهي لم تعلق بكلمة واحدة على شكل "التهديد الثوري الجديد"، وكأنه صدى لصوت من ماض كانت تحسب له حسابا وقفت وفكرت عند كل صرخة منه.

من المفارقات التي تثير السخرية السياسية ان تجتمع مركزية فتح "م7"، لتحدد ردها على الاهانات المتلاحقة بأن وضعت كل المسالة ردا وفعلا وحركة كـ "وديعة" في بنك عباس السياسي، الذي قرر مسبقا وبساعات أنه لن يذهب الى "أي مواجهة" مع إسرائيل كان ما كان، فيما خرجت "فصائل قطاع غزة" لتكتب من الأوصاف التي تنتظر حكومة نتنياهو كما لم يكتب من قبل.

"حركة الجعجعة الوطنية الفلسطينية" تتسع في كل الاتجاهات، دون أن تترك أثرا في دولة الكيان، لكنها تصيب الفلسطيني بحالة قرف غير مسبوق، الى متى يستمر ذلك، تلك هي المسالة التي تستحق التفكير!

ملاحظة: منذ أيام فتح الباب لأشكال شتم ولطم للمطبعين، كان الشتم حقا وطنيا ام مأجورا بمال قطري، وفجأة تعلن قناة "الجزيرة"، التي تعتبرها حماس ومن لف لفها بأنها "قناة مقاومة"، لتمنح إسرائيل "حق الرد" لوصف كيف تقتل الفلسطيني...بالكوا حماس ممكن تعزل!

تنويه خاص: أخف دم قرار ان تعلن فتح "تيار عباس" مقاطعتها لأي لقاء لا يعترف بمنظمة التحرير...طيب يا عباقرة آخر زمن هل عباس يعترف بها أصلا...ما تتعبوا بحثا عن جواب: لا وكبيرة جدا كمان!

حماس و "تأميم" معبر كرم أبو سالم!

كتب حسن عصفور/ تحاول حركة "حماس" العمل بكل سبل متاحة على فرض هيمنتها الشاملة على كل مداخل قطاع غزة، فمنذ أن قررت سلطة عباس محدودة "الأثر الوطني"، الخروج من معبر رفح، كمحاولة لـ "تعميق" الكارثة الإنسانية، وتوريط الشقيقة مصر بخلق "صدام" سياسي بين مسالتين، الإغلاق ما يعني فتح مسارا من التوجس مع أهل القطاع، او رفض مخطط "التيار العباسي"، ما يفتح لهذا التيار فك ارتباطه بالشقيقة ودورها في الحراك الوطني، لصالح أطراف أخرى.

حماس و"غالبية القوى السياسية"، عدا تيار عباس، اعتبر خطوة سحب الموظفين "الرسميين" لسلطة رام الله، عملا جبانا سياسيا وأخلاقيا، يكشف حالة من "الانحدار" في إدارة شكل الاختلاف، والبحث عن كل "سلاح" غير شريف لتغذية النزاعات الذاتية لا أكثر.

وكان من المفارقات، ان لا تقدم ذات السلطة على سحب مندوبيها من المعبر الاقتصادي "كرم أبو سالم"، باعتبار التواجد الوظيفي لممثلي "سلطة رام الله" محكوم بقرار عباس، لكن ذلك لم يحدث، وكأنه محكوم بالبعد "الربحي المالي"، ومراقبة ما سيدخل من بضائع لغايات "مقاصة" مع الكيان، مضافا لها بعد "أمني" ما.

ولان "سلطتي الأمر الواقع الكريه"، تعلمان قيمة "المعبر التجاري، بدأ شكل من اشكال التصارع، بين سلطة تريد ان تبقي حضورها رغم خروجها الكلي من قطاع غزة، بل مشاركة في حصاره بكل ما لها من قدرة، وسلطة أخرى تدرك أيضا قيمة حضورها وطرد غيرها، من هذا المعبر الذي يبدو أنه "منجم مالي خاص"، الى جانب البحث عن التحكم فيما يدخل وكيف ولمن، وفرض اشكال من الضرائب وفقا للحاجة المالية، دون أي اهتمام بمصلحة المواطن أو التاجر أو المستورد.

عمليا، حماس تبحث عن "تأميم" معبر كرم أبو سالم" لتهني كليا أي أثر لسلطة عباس، وتصبح هي، ولا غيرها، الآمر الناهي، في مقاليد حياة سكان قطاع غزة، ومنه تتمكن من فرض رؤيتها اللاحقة في المشهد الغزي.

بالتأكيد، ليس عدلا أن يبقى أثر لسلطة عباس، بعد سلوكها "غير الوطني"، وخاصة بعد خطوتها في معبر رفح، ولكن لم يكن مواجهة ذلك بخطوات "صبيانية" من اجل الهيمنة الحمساوية المنفردة على المعبر التجاري، عبر سلوك "طفولي جدا"، بين الحديث عن إجبار موظفي سلطة رام الله "التوقيع بالبصمة النووية"، او التفتيش دخولا وخروجا في مشهد "إذلال انساني" لا يليق، وأخيرا القيام بمسرحية فريدة، أسمتها العثور على شريحة "الكترونية" للمطاردة والتعقب" في شحنة أحذية.

الحقيقة أن هذه "المسرحية" تشكل إهانة للفلسطيني، أي فلسطيني، كي يصدق ان دولة الكيان ومخابراتها أصبحت من السذاجة بمكان لترسل "شريحة" داخل شحنة احذية تعد بالآلاف، وأن الحذاء المشحون لن يتم عرضه في متجر يمكن لأي مواطن ان يشتريه، ما لم يكن المستورد هو بذاته "عميلا" يعلم أين هي تلك الشريحة، وبأي حذاء متوفر.

كان يمكن لحماس أن تعلنها واضحة بعد سحب موظفي عباس من معبر رفح، أنها لن تقبل باستمرار من يمثل تلك السلطة في أي معبر بالقطاع، وأن تضع ذلك امام القوى الوطنية، واتحاد رجال الأعمال ومؤسسات القطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني، وتقدم وجهة نظرتها، وبعضها دون ان تعرضها سيكون لها منطق، إما ان يكون الحضور شاملا في المعبر او لا يكون.

كان لها أن تبدو كحركة مسؤولة، وهي تبحث إدارة معبر حيوي يخدم مليوني إنسان، أما سلوكها "الجيمس بوندي" فهو يؤكد كل المخاوف من انها لا تبحث سوى مصلحتها الحزبية بكل مكوناتها، ويعزز ما يتناوله أهل القطاع بأن "الباطنية السياسية" ستبقى هي سيد القرار الحمساوي.

لو حقا حماس تبحث مصلحة عامة، عليها الكف عن سلوك فئوي كريه، وتعود للعام الفلسطيني وتناقش معه ما يجب أن يكون، وغيره عبثا سيثق بها من لا يثق أصلا بها!

ملاحظة: أصبح من الضروري تشكيل "لجنة فكرية – سياسية وقانونية"، من غير فصائل اللطم، لتعريف "الكل الوطني" المستخدمة بإسهال هذه الأيام...كم أصبح "كلامهم" قميء جدا ويثير كل أشكال الاشمئزاز!

تنويه خاص: الحضور الفلسطيني الرسمي في مؤتمر ميونخ اقتصر على مدير مخابرات سلطة رام الله، وتجاهل كليا وجود رامي بصفاته "وزير أول لتسيير الأعمال، وأيضا وزير داخلية، هل هي رسالة أن ماجد سيكون أكثر اثرا فيما سيكون من "حكومة"...سنرى!

حوار "النفاق الصقيعي" في موسكو!

كتب حسن عصفور/ في عملية استخفاف نادرة، ذهبت وفود لبعض فصائل العمل الفلسطيني الى العاصمة الروسية، تحت عنوان بات استخدامه يثير ضحك وسخرية.

اعلان تلك الفصائل موافقتها الاستجابة للطلب الروسي، ليس بحثا عن حل لكل ما كان من "عقبات" كثيرها "اصطناعي" في طريق إنهاء النكبة الانقسامية، بل ترضية للصديقة التي تقف مع الشعب الفلسطيني في ظل عداء صريح من الولايات المتحدة، ودينا مستحقا لموقف الاتحاد السوفيتي التاريخي مع فلسطين ثورة وقضية.

ربما للأصدقاء الروس رسائل سياسية خاصة من وراء تلك الدعوة، وهي ليست الأولى، وقد لا تكون الأخيرة، لكنهم قطعا يعلمون يقينا، أن اللقاء بين تلك المكونات لن ينتج منه ما يذيب بعضا من "صقيع التواصل الداخلي"، ولكن ما أريد القول لواشنطن، بأن الحل السياسي في المنطقة لن يكون "إحاديا"، ولن تبقى روسيا على مقاعد المشاهدين لمتابعة تنفيذ مخططات لن تنتج استقرارا في منطقة تشتعل بأكثر من زاوية، وأكثر من جبهة، وكل ما فيها ينذر بحرب لن تبقى "محدودة".

من حق روسيا كدولة تمتلك مفاتيح هامة، بدأت تعود بقوة لم يتوقعها الكثيرون لترسيخ وجودها السياسي – العسكري، كما لم يكن في زمن "الحميمية السياسية" مع الاتحاد السوفيتي، فروسيا اليوم ومع بوتين، تتعامل بعقلية "المصلحة الأممية" وليس "التضامن الأممي".

بالتأكيد، ليس ضررا الاستجابة لنداء موسكو، ولكن كان أكثر قيمة سياسية وتقديرا للشعب الفلسطيني، لو ان ناطقي الذاهبين اليها، تحديد سبب الموافقة، بأنها ليس سوى "تقدير سياسي للصديقة روسيا"، وان البحث لن ينتج ما يكسر جدار العزل الذي يعلو يوما بعد آخر بين مكونات "بقايا الوطن: بل بدأ يصبح بعضا منه "جدارا للفصل الوطني".

لم تعد مسألة المصالحة الوطنية ممكنة في ظل المشهد القائم، وكل حديث عنها ليس سوى ذريعة للذهاب أبعد نحو ترسيخ الفصل الانقسامي، وأن ترتيبات ذلك بدأت عمليا في جناحي ما يعرف بمسمى الضفة والقطاع، ولا يحتاج الانسان كثيرا لملاحظة ما يتم يوميا من خطوات "فصل رسمي" بين هناك وهنا، ليس بين فصائل وفصائل فحسب، بل تتجه نحو ما هو أكثر خطرا لتصبح بين مكان ومكان.

لا ينتظر الفلسطيني، نتائج غير السلبية من "لقاء موسكو الصقيعي"، وأن أي بيان يحتوي عبارات تشير الى مظاهر مصالحة ليس سوى نفاق علني وكذب رخيص، كما ان أي ابتسامات وضحكات متبادلة هي تكملة للمظهر الديكوري المستفز، لا أكثر.

لعل الأمل الكبير لو كان ممكنا، ان يتفق الملتقون بعيدا عن أرض فلسطينية، بوضع آلية لإدارة "الحرب الباردة" بينهم، والتي بدأت خارج حدود المنطق الوطني، وأن يتم تحديد أسس جديدة لعمليات "الردح السياسي" ضمن "قواعد ممكنة" وألا يصبح "التخوين قاعدة الانطلاق"، رغم حضورها في ملامح من سلوك لم يعد مجهولا.

أن تتوافق الأطراف الفلسطينية من أرض روسيا، بجوار الساحة الحمراء التي شهدت مسيرات احتفالية ضخمة شارك بعضا من ممثلي المشاركين الآن في "قعدة موسكو" فيها رافعين قبضتهم تأييدا للثورة والتضامن، على ما يمكن أن يكون قواعد "الفراق المؤقت"، بإمكانية العودة للتلاقي الوطني بعد إزالة عقبات الفراق، وليس بنية الخلاص النهائي.

البحث في إدارة تنظيم الاختلاف العام هو السبيل الأنسب راهنا، بدلا من أحاديث خادعة بمسمى "حوار المصالحة والوحدة الوطنية"، فقطبي الأزمة ومن حولهما لا يبحثان حلا لها بل يعملان لمزيد من تعقيدها، وغير ذلك ليس سوى نفاق.

فهل تنجح موسكو بكل ما لها من أثر إيجابي من وضع اسس لـ "إدارة الانقسام – الفصل" وليس حله!

ملاحظة: هددت سلطة رام الله، حكومة الكيان بأنها لن تستلم "أموال الجباية" لو تم خصم أي فلس منها...مع معرفة القاصي والداني بأن "أظافر الفرقة العباسية مع إسرائيل مقلمة جدا"، لكن كلها كم يوم وسنرى يا "سحس"!

تنويه خاص: حسنا اشارت قيادة مسيرات كسر الحصار، بأنها ستقوم بعملية مراجعة شاملة لما كان...الأهم أن تكون الشجاعة الحزبية بذات شجاعة المواطنين في المواجهة مع العدو...مراجعة بلا لعثمة أو تأتأة!

"حوار توتيري" أمريكي فلسطيني لكسر المحظور!

كتب حسن عصفور/ يبدو ان مبعوث الإدارة الأمريكية للشرق الأوسط، جيمس غرينبلات، نجح في استدراج قيادات من "التيار العباسي" الى منصة حوارية جديدة، في ظل "المنع الشكلي" لأي لقاء "سياسي" بين الطرفين، مع بقاء الباب الأمني مفتوحا على مصراعيه، باعتباره "سندا مركزيا" لا غنى عنه للفرقة الحاكمة في رام الله.

غرينبلات، لجأ الى "الطريقة الترامبية" لنشر مواقفه الخاصة، التي تلخص تكثيفا للموقف اليميني المتطرف لحل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، وأعاد مع كوشنير وفريدمان إنتاج "خطة شارون" سيئة المقام والمضمون، والتي سبق ان عرضها على محمود عباس في صيف 1995، قبل أن يصبح رئيسا للسلطة محدودة القدرة والحكم، حيث تركزت على فصل الضفة الغربية عن قطاع غزة، ثم فصل المناطق المأهولة سكانا في الضفة عن المناطق غير المأهولة، وفصل

القدس عن الضفة مع تقسيمها وفقا للأهمية الدينية – السياسية، والواقع السكاني، على طريق تهويد ما يمكن تهويده، ارضا وبراقا.

فما تم تقديمه حديثا باسم "خطة ترامب للسلام"، ليس سوى خدعة جديدة، لكونها تلخص جوهر الخطة الشارونية، والتي يعلمها تفصيلا محمود عباس، وليته يقدم "شيئا مفيدا" للشعب الفلسطيني بنشر ما عرضه عليه شارون عام 95 في مزرعته بالنقب، كي يعلم أولا، أبناء الشعب الفلسطيني حقيقة الخطة الأمريكية، وثانيا مساهمة في مواجهة المخطط عربيا، فربط المخطط الأمريكي باسم شارون الإرهابي، يمثل سلاحا خاصا لمقاومتها يفوق كثيرا كل بيانات الحشو السياسي، التي يطلقها ومعه فرقته الخاصة.

غرينبلات، لجأ الى منصة التغريديات القصيرة، المكثفة جدا، "توتير" ليجري "حوارا غير مباشرا" مستحدثا، مع قيادات التيار العباسي، وخاصة د. صائب عريقات ونبيل أبور ردينة وحنان عشراوي، وفي إطار كانه صاحبة "الريادة" في فرض جدول أعمال النقاش عليهما.

يبدو منطقيا، استخدام تلك المنصة للرد والرد المضاد، في طريقة "تحايليه" لكسر الموقف الرسمي الذي أعلنته قيادة التيار العباسي بعدم اللقاء مع السياسيين الأمريكان، وأن المنصة تمثل مساحة للرد، لكنه في الحقيقة شكلا من أشكال "الحوار السياسي"، وفرضا لنقاش مواقف كل منهما على الجمهور الذي يتابع تلك المباراة، خاصة بعد أن يتم إعادة نشرها في وسائل الإعلام العامة.

لو أن قيادة التيار العباسي تركت للمبعوث الأمريكي أن يهذي منفردا على منصة التغريد، دون سجال كلامي، فسيكون أثر ما يقول أضعف كثيرا وأقل قيمة سياسية من الذهاب الى "جدل توتيري" معه، وفتح باب "إثارة لغوية" تفرض ذاتها للمتابعة، خاصة مع عدم وجود قنوات اتصال علنية، والحديث ليس عن الاتصالات الأمنية، المستمرة بكل السبل المعلومة.

الرد والرد المضاد يفتح باب عرض المواقف بطريقة أقل قيمة، لأنها تختصر في تكثيف ليس دائما يقدم "الخدمة الإعلامية" المطلوبة، وليس مفروضا الرد على كل ما يقوله الأمريكي، فهو من يبحث عن آلية اتصال لعرض مواقفه ومواقف إدارته، بشكل مخادع.

خير رد على ذلك، أولا بتجاهله كليا، لو أن القرار حقيقي بوقف الاتصال السياسي مع الإدارة الأمريكية، فيما يمكن توضيح أي موقف في بيانات عامة، وليس ردا محددا وبذات "الطريقة التغريدية" على كل ما يكتب مبعوث ترامب، الذي سيجد نفسه لاحقا في حالة "هذيان ذاتي".

خير الرد ما قل ودل رسميا، فلا تجعلوا من المواقف العامة، كأنها ملك خاص...الفرق معلوم جدا بينها، فهل تتعظوا، أم هناك وراء "الأكمة الحوارية التوتيرية" ما وراءها!

ملاحظة: فتح (م7) خلصت حركة مشاوراتها بفشل كبير، بعد أن قررت قوى الشعب المركزية "طلاق سياسي" مع حكومتها القادمة، ما يستوجب على هذه المركزية أن تقف وتفكر ليش صار هيك، أكيد الغلط مش عند الأغلبية!

تنويه خاص: حضور وفدين من الجهاد وحماس الى القاهرة وبحث مستقبل المشهد الفلسطيني في غياب تيار عباس، رسالة سياسية بدها قراءة خاصة ممن يدعون أنهم أصحاب التمثيل الشرعي!

رسالة "الشاب المصري" الى السنوار تستحق "قراءة وطنية"!

كتب حسن عصفور/ كان انتخاب قيادة جديدة لحركة حماس، وتحديدا إسماعيل هنية "رئيسا عاما"، و"يحيى السنوار" رئيسا خاصا للحركة في القطاع، "مفاجئة سياسية" بالمعنى العام، غالبية اعتبروها "إيجابية" وغيرهم غير ذلك، ورأوا فيها فرض منطق أمني وعسكرة العمل الحمساوي.

وسريعا بدد "الثنائي" شكوكا أحاطت بالانتخابات، ومنحت "ثقة" بتوجه جديد للحركة الإخوانية، نحو مزيد من الترابط بـ "الوطنية الفلسطينية"، وان ما كان قد كان، والعلاقة مع الجماعة الأم تبقى من التاريخ، دون أي تأثير على ما هو قادم.

ولعل يحيى السنوار، رئيس الحركة في قطاع غزة، كان حقا "مفاجأة" بكل ما لها من مدلول، حيث بدأ بلغة تختلف عما سمع أهل فلسطين من الحمساويين، تقاسمت كثيرا من "عبارات عرفاتية"، وذهب الى مصر لبناء علاقات صريحة

واضحة، اساسها أن مصر هي الشقيقة الكبرى، ومركزية العلاقة معها أولوية لحماس في ظل "القيادة الجديدة"، ومارس القول بفعل حرب معلومة ضد "الداعشية" في القطاع، واغلق أنفاق التخريب والإرهاب بين رفح وسيناء، ومنح الأمن المصري ما يملكه من معلومات تساعد في بتر قوى التخريب.

فتح باب حوارات خارج "التقليد"، فبدأ مع تيار الإصلاح بقيادة النائب محمد دحلان، وهي الخطوة التي هزت المشهد الفلسطيني في مصالحة بين تيارين كان بينهما "جدار عدائي" بدأ تحطيمه، نحو أسس علاقة لمصلحة وطنية، فيما بدأ الاستعداد لمصالحة نوعية مع حركة فتح (م7)، وكان "تواف القاهرة" الجديد 2017، الذي لم يصل الى نهايته، لن هناك قوى لا تريد له أن يكون، ليست مجهولة.

ودون عمل استعراض لما كان وما كان يجب أن يكون، خلال ما مضى، لكن يسجل لحماس والجهاد وفصائل العمل الوطني، تفجير مسيرات الغضب في قطاع غزة، دون تجاهل ما لها وما عليها، لكنها سجلت نقاط مضيئة كفاحية شعبية في وجه كسر "الظلامية الكفاحية" التي اريد لها أن تسود، بعد تحالف "الأمن العباسي مع الأمن الإسرائيلي" لمطاردة أي فعل مقاوم شعبي بكل مظاهره، خاصة ما عرف بـ "هبة السكاكين" في الضفة والقدس.

مسيرات غضب شعبي لم تترك دون مشاركة قيادات العمل الوطني، وبرز السنوار فيها يوم مسيرة القدس، بهتاف الشعار العرفاتي الأشهر، الذي كان سبيلا لاغتياله (عالقدس رايحين شهداء بالملايين)، لحظة استثنائية من قائد حمساوي يعيد للذاكرة حقا قولا تعبويا وطنيا ثوريا، حاول الموظف العام في منصب رئيس سلطة الحكم المحدود طمسه، بل اغتياله بكل السبل.

ولكن، وسط كل ذلك برزت كثيرا من "المصائب" التي نالت من "وهج الفرحة" بالجديد الحمساوي، من فساد وسمسرة وفرض خاوات خاصة في مسالة السفر ومعبر رفح، الذي اعتبره البعض "معبرا استثنائيا للفساد والرشوة"، حالة فقر وجوع وتشرد وانحدار أخلاقي غير مسبوق في قطاع غزة.

سلوك من الاستعلاء والغطرسة في العلاقات الوطنية، وكثيرا من المظاهر التي باتت شكوى عامة لأهل القطاع، لكن الفضيحة المباشرة سجلها الشاب الناشط

حمزة المصري، في شريط مصور صوتا وصورة، اسما معلوما وليس مجهولا، ويعيش في بيت حانون شمال غزة، أي انه بين جبروت الأمن الحمساوي، قال كلمة لخصت جوهر الأزمة بين المواطنين وسلطة حماس الأمنية، والتي شكا منها أيضا عناصر من حركة حماس ذاتها، كما اشتكوا من فساد بات ظاهرة معلومة.

شكوى الشاب المصري، تستحق وقفة جادة من قيادة حماس، وخاصة يحيى السنوار، الذي خاطبه حمزة بالتحديد، لما يمثله من "أمل" عند جيل اعتقد عبر تصريحاته أنه سيكون ضد مظاهر كارثية، ولن يقبل استمرارها، فالحرص على الوطن يبدأ من حماية الانسان من تغول أجهزة محلية، قبل الحديث عن أجهزة إسرائيلية.

رسالة هي برسم يحيى السنوار، قبل قيادة حماس كحالة رمزية، ولا يجب التعامل معها تجاهلا لقيادة الحركة العامة، لكنها ضمن سياق منطقي ما، ولذا لم يكن صدفة تجاهل الناشط الذي يعتبر نفسه مطلوبا للأمن الإسرائيلي، هيئة الفصائل، كونه يدرك انها مسمى استخدامي لا أكثر.

كيفية التعامل مع "رسالة حمزة" والرد عليها سيكون معيار المصداقية لكل قول، سواء للداخل الوطني او للعدو القومي، فمن لا يدافع عن ظلم داخلي لن يحقق "عدلا" مع غيره!

ملاحظة: ممتع جدا متابعة الحملة الانتخابية في داخل الكيان، فما يقال خلالها لا نسمعه كثيرا، فالفضائح كلها تقفز الى السطح دون "مكيجة"...حملة تكشف كم أن الانحطاط سيد المشهد السياسي هناك!

تنويه خاص: ليش الوزير الوحيد من حكومة رام الله اللي بيعمل بدون أي ضغط او عقبات ويجول ويصول في القطاع بلا أي ازعاج من امن حماس...بدها تفسير بجد، والحساينة مش حماس عفكرة!

"صراع" خفي بين مركزية فتح ورئيسها!

كتب حسن عصفور/ في سوابق سياسية – تنظيمية، بدأت مركزية حركة فتح (م7)، كما تنفيذية المقاطعة، تعقد اجتماعاتها دون حضور رئيسها محمود عباس، وهو ما لم يحدث منذ تأسيس الحركة عام 1965، ما فتح الباب لكل أشكال "النميمة السياسية"، خاصة في عدم تقديم أي تفسير واضح لذلك الغياب، مع وجود عباس في ذات المنطقة، ويمارس مهامه بشكل "طبيعي" وفقا لحالته الصحية.

وبعيدا عن "النميمة السوداء" التي باتت سائدة في رام الله حول ذلك، فلعل السبب الأساسي الذي دفع عباس الى عدم مشاركة مركزية الحركة بعض اللقاءات، هو "موضوع الحكومة"، استقالة وتشكيلا، حيث غالبية أعضاء المركزية كانوا يطالبون منذ زمن بضرورة إقالة رامي الحمد الله وحكومته، التي لم تكن تسير وفقا لهوى "أعضاء المركزية"، مع انها تسير حسب بندول ساعة رئيس فتح.

ولقد استفاد الفريق المطالب بإقالة الحكومة من الغضب الشعبي العارم ضد قانون الضمان (سيء السمعة اسما ومسمى)، مظاهرات لم تشهدها الضفة المحتلة منذ استقبال الشهيد الخالد المؤسس ياسر عرفات، وبالطبع لم يخرج 3% من حجمها مع أي قضية سياسية وطنية ضد المحتلين، ما يفسر أن هناك عناصر مركزية في فتح (م7)، كان لها مصلحة في تأجيج تلك الاحتجاجات لغايات حزبية ضيقة.

والمسألة الثانية، التي خدمت مركزية فتح، قرار "محكمة عباس الدستورية" بحل المجلس التشريعي بطريقة كوميدية، ما دفعها للمطالبة بحكومة جديدة تشرف على الانتخابات المقبلة، والتي لن تر النور ابدا، في ظل الوضع القائم.

ولأن عباس لا يريد ان يبدو عاملا معرقلا لرغبات أعضاء مركزية فتح، الباحثين عن "مصالح خاصة"، منحهم خوض "صراعهم الذاتي" حول الحكومة رئيسا ومسميات ومكونات، وهو يعلم يقينا ان التوافق ليس سيد المشهد بينهم، مع الطموحات الخفية لهم أو لتحالفاتهم الداخلية.

لقاءات مركزية فتح (م7)، في غياب عباس ليس "تقليدا ديمقراطيا"، كما يحاول بعض أنصار التيار العباسي القول، بل هي نموذج جديد للفردية الديكتاتورية،

التي كرسها عباس منذ أن استغل خطف حماس لقطاع غزة ليخطف "بقايا شرعية وطنية"، ويفرض منهجا لا مثيل له في التسلط والتحكم، مستندا الى جدار احتلالي يسمح له تنفيذ ما يريد من تصفيات سياسية لكل من يقول له "ربما" وليس لا فقط.

مركزية فتح تلتقي وتبحث وتناقش، ثم يحمل نائب رئيسها ملفات النقاش الى عباس، ويضع بين يديه حصيلة "الكلام"، تنتظر دون فائدة في حسم أي ملف من ملفات النقاش.

ومتابعة سياسية لتطور المشهد الفتحاوي العباسي، يمكن ملامسة، ان المركزية تريد فرض رئيس الحكومة الجديدة من بين أعضائها ليرأس حكومة من "فصائل" تسير في فلكها، وتغيب عنها كل القوى المركزية الفلسطينية، وهو السبب الذي تتمترس خلفه فتح، ألا يترك رئيس الحكومة لشخصية خارج إطارها.

عباس يعلم تماما، ان ترشيح شخصية من مركزيته يمثل مركز قوة قد يذهب بعيدا عن تنفيذ آلي لقراراته، خاصة الانتقامية منها ضد المعارضين، واستخدام المال سلاحا اسودا وساما لتصفية حسابات حقد فردي يمارس منذ سنوات.

الى جانب، أن تسمية عضو مركزية لرئاسة الحكومة القادمة قد يغضب دولة الاحتلال وسلطاتها، التي لا تميل لذلك الخيار بما يحمل من بعد سياسي، في ظل تطورات المواجهة المرتقبة، فعضو مركزية يعني أن يستند الى قوة جماهيرية يمكنه الاستفادة منها في أي خلاف سواء مع المحتل أو مع عباس، وهو ما ليس لرامي الحمد الله، رغم الادعاء انه من فتح، لكنه حضور هامشي لا أكثر.

إسرائيل التي تبحث عن تدمير مكونات الثورة الفلسطينية التاريخية، تعارض بقوة وجود عضو من مركزية الحركة، التي قادت الثورة وأطلقت الرصاصة الأولى لما لذلك من بعد رمزي خاص.

الخلاف مستمر بين عباس والمركزية، ولن يخفيه ما سيكون من "حلو الكلام" عن الوضع الداخلي، وقادم الأيام سيكشف من سينتصر، خيار عباس بمرشح لرئاسة الحكومة من خارج المركزية، ولا زال الحمد الله خياره الأول، مع بعض

رجال المال في فلسطين، ورضا احتلالي، أم مركزية فتح التي بدأت تعلن موقفا ليس على هوى رئيسها، فهل تواصل الى نهاية الأمر وتفرض توجها جديدا، ام تنتكس...تلك هي المسألة!

ملاحظة: تصاعدت في الآونة الأخيرة لغة قادة الكيان التهديدية بخوض حرب ضد قطاع غزة، مسالة لا يجب الاستخفاف بها، فليس كل ما يقال يمكن اعتباره "كلام فشنك"...الأجواء أسخن مما يعتقد هواة السياسة!

تنويه خاص: وصلات "الردح اليومية" بين حماس وفتح (تيار عباس)، أصبحت الفكاهة السياسية الوحيدة في المشهد الفلسطيني...كملوا شباب وما توقفوا هيك مسلسل هزلي، ما هيه خربانة خربانة!

عباس "فك الارتباط" بالمؤسسة الوطنية مقابل تعزيزه مع إسرائيل!

كتب حسن عصفور/ منذ عام 2015، وبعد إن أقدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي على اغتيال الوزير زياد أبو عين على الهواء مباشرة، خلال وجوده في تظاهرة شعبية "محدودة العدد"، ضد استمرار الاستيطان، دعا المجلس المركزي الفلسطيني الى ضرورة وقف التنسيق الأمني مع دولة الكيان، قرار كان يعلم غالبية المصوتين عليه، انه ليس للتنفيذ ابدا، بل محاولة من التيار العباسي لامتصاص غضب شعبي على جرائم تتواصل، دون فعل أو رد فعل، فكان القرار "الإلهائي" في حينه.

ومع كل توتر وطني ضد جرائم جيش الاحتلال، تخرج المؤسسات الرسمية لسلطة رام الله، بتكرار قرارات وقف التنسيق الأمني، وتطورت في عام 2018، وعبر مجلس وطني مختارا بالاسم لضمان الولاء المطلق، الى أن يطالب "مجلس الولاء التام" بضرورة "فك الارتباط" بالاتفاقات مع دولة الكيان الإسرائيلي، ومنها وقف التنسيق الأمني، وتحديد العلاقات الاقتصادية، وقبلها اعلان نهاية المرحلة الانتقالية، واستبدال الواقع السياسي نحو تنفيذ قرار الأمم المتحدة 19/ 67 لعام 2012 حول دولة فلسطين، ومعه سحب الاعتراف المتبادل مع إسرائيل، الى حين اعترافها بدولة فلسطين.

وتكررت تلك القرارات في كل لقاء للمؤسسة الرسمية التي باتت حصرا للتيار العباسي، وخرج منها المعارضين وطنيا لسياسية لم تعد وطنية، وحاولت عناصر ذلك التيار أن تسوق "جدية عباس" في تنفيذ قرارات المؤسسات، وان المعركة مع إسرائيل على الباب تطرق، ما يستدعي "هبة وطنية هامة" للوقف خلفه، كونه سيكون "المجاهد الأول – غودو المعاصر" في حرب "التحرير".

ولأن "اللي بيجرب المجرب عقله مخرب" كما قال الأقدمون، أكده قول محمود رضا عباس، رئيس مقر المقاطعة وفي لقاء مع "مجموعة إسرائيلية" يوم 6 فبراير 2019، بأن التنسيق ألأمني "مقدس"، وانه سيواصل حربه "ضد الإرهاب" و"التطرف" باعتبار ذلك "مصلحة فلسطينية عليا".

كلمات لا تحتاج لآي ترجمة من أي كاذب سياسي يمكنه ان يعمل على وصف رئيس مقر المقاطعة، بأنه سيخوض "حربا" ضد إسرائيل، فصوته المتهدج وثقته بقوله، ان ارتباطه بالعلاقة مع إسرائيل دولة واحتلالا هو "الثابت المقدس" له مواقف وسياسة، ولا مساس بها طالما لا زال يتنفس هواء، وكل ما كان من قرارات خلاف "تقديس" العلاقات مع إسرائيل لا قيمة لها.

باختصار، عباس أعلن فك ارتباطه يوم الأربعاء في السادس من فبراير، بكل قرارات المؤسسة الرسمية، فيما أكد ارتباطه بكل قرارات "الشراكة" مع دولة الكيان وسلطتها الاحتلالية، ومن هنا تبدأ رحلة سياسية جديدة في المشهد الفلسطيني، بين رئيس تيار دمر "الشراكة الوطنية" من اجل انتظار "شريك إسرائيلي"، على قاعدة "تحالف مكافحة الإرهاب".

عباس، بعد يوم 6 فبراير، أصبح "مرتدا وطنيا" صريحا، بعد ما قاله من اقوال يجب ألا تمر مرورا صحفيا عابرا، فهو أعلن صراحة "شراكته الأمنية – السياسية" مع دولة إسرائيل وسلطات الاحتلال، وانه يقف معها ضد مقاومة شعبه، تحت مسمى "مكافحة الإرهاب"، واعتبار "التنسيق الأمني" معها ضرورة لا يمكن التخلي عنها، وبالتالي التخلي عن كل القرارات المرتبطة بها.

تصريحات عباس أعادت صياغة المعادلة الرسمية، من فك ارتباط بإسرائيل واحتلالها الى فك ارتباط بمنظمة التحرير وقرارتها، معادلة تختزل كل المسالة

الوطنية، التي لم تعد بحاجة الى أي تفسير لاحق، فما تبقى له عمرا سيكون ضمن "تحالف إسرائيلي لمكافحة مقاومة الشعب الفلسطيني".

تصريحات السادس من فبراير العباسية، هي تصريحات فارقة، تزامنت بشكل ليس عفوي أبدا، مع قيامه بقطع رواتب ألاف من أبناء قطاع غزة، ومئات من أبناء الضفة، في سياق حربه المستمرة لتنفيذ مشروع شارون – ترامب لفصل الضفة عن قطاع غزة، وتدمير أسس وحدة المشروع الوطني، وهي ليست قرارات مالية فحسب، بل جوهرها سياسي، لم يعد يقيم وزنا لأي معترض، لأن جداره الواقي بات جيش الاحتلال ومؤسسته الأمنية.

القول الفصل العباسي بتعزيز شراكته مع إسرائيل وسلطات احتلالها، هو انتهاء آخر مسامير "الشراكة الخادعة" معه، وباتت الضرورة الوطنية التفكير بشكل جذري وبعيد، لحماية "بقايا التمثيل الشرعي" قبل فوات الاوان، يوم لا ينفع معه ندم.

الانقلاب السياسي العباسي العام على الشرعية الرسمية – الوطنية، يستحق "انتفاضة سياسية"، تلك هي المسألة راهنا.

ملاحظة: أقدم التيار العباسي على قطع رواتب ألاف من أبناء فلسطين، منهم بعض المحسوبين عليه، ومنع سفر أعضاء من ثوري "فتح" (م 7) من غزة عقابا لهم على رفضهم خوض معركة مع حماس، كانت فرصة منتظرة للبكاء فوق جثث عشرات ضحايا يسقطون...النذالة بلا حدود!

تنويه خاص: حكومة عباس القادمة هي حكومة إطالة عمر الاحتلال، وأداة تنفيذ مشروع شارون المعاصر "صفقة ترامب"...للمشاركين فيها سيكون ألقابا تتناسب وتلك الوظيفة والمهام!

عباس ينعي "حكومة فتح" دون "ضجيج"!

كتب حسن عصفور/ ان يخرج عضو مركزية في حركة فتح (م7) ويعلن، ان لا حكومة قبل شهر، بعد أن التقت حركته رسميا وغير رسميا، وأصدرت بيانات متلاحقة، عن ضرورة تشكيل "حكومة جديدة" برئاسة عضو من المركزية سريعا، فهو بذلك يؤكد، ما كان يقال تحليلا، ان رئيس الحركة محمود عباس لن يشكل حكومة جديدة، وفقا لرغبات فصيله، او حساباتها، بل لديه حساباته "الخاصة جدا".

مركزية فتح (م7)، أعلنت وبثقة نادرة، أنها ستشكل الحكومة الجديدة، حتى لو كانت بمفردها، وعليه، أجبر رامي الحمد الله تحت ضغط "وهمي"، بتقديم استقالته الى رئيس سلطة "الحكم الذاتي المحدود جدا" محمود عباس، وأحالها الى حكومة "تسيير أعمال"، الى حين.

بالمنطق السياسي المعلوم، لا يمكن ان يتم إقالة حكومة دون ان يكون "بديلها" جاهز، خاصة الشخصية الأولى فيها، كونه سيكون عضو مركزيا في "لجنة المشاورات"، وقد اتمت فتح (التيار العباسي)، كل ما لها من استشارات، مع كل فصائل منظمة التحرير، واستثنت حركتي حماس والجهاد، وكانت النتيجة رفضا عاما لها، وصدر بيان من "التجمع الخماسي"، مستثنى منه حزب الشعب، الأقرب للمشاركة مع تيار عباس لو عرضت عليه أي حقيبة وزارية، مع بعض فصائل محدودة العدد والعدة الجماهيرية.

وبعيدا، عمن يقبل او من لا يقبل المشاركة في "الحكومة القادمة"، او ما هي طبيعتها ومهامها، فقد بات واضحا جدا، انها ستكون حكومة خاصة جدا لعباس، هو من يختارها فردا فردا، والأقرب أن يعيد رامي الحمد الله ليكون "الوزير الأول"، كونه الأكثر طواعية لتلبية كل ما يريد "الرئيس"، دون نقاش أو بحثا عن "مسببات تعطيليه"، الى جانب أن البعد السياسي لها سيبقى في "ديوان عباس".

رفض عباس لتوصيات لجنة فصيله المركزية، ثم قرارات مجلسها الثوري، يؤكد تماما، ان القادم لن يكون "حكومة فتح"، كما يدعي بعض "المجعجعين"، بل هي "حكومة عباس الخاصة"، فهو منذ زمن يسير وفقا لمبدأ "عباس زي الفريك ما بحبش شريك"، أيا كان، فصيلا أم فصائل ام افرادا، فما يبحث عنه مجموعة

منفذين أو بالأدق "أدوات تنفيذية"، ليس في الحكومة والفصيل فحسب، بل في كل "المؤسسة الرسمية".

تمكن عباس بتعطيل كل قرار لا يقبل به، ولا يرضى عنه، حتى لو لم يعلن ذلك صراحة، وتأكدت تلك "المنهجية العباسية" منذ أن اقرت الجمعية العامة قرارها التاريخي 19 /67 عام 2012، لصالح فلسطين بقبولها دولة مراقب وتحديد سياسي بأن أراضيها هي المحتلة من عام 1967 بما فيها القدس الشرقية، (دون مساس بقرار الأمم المتحدة ومجلس الأمن حول المكانة العامة للمدينة وفقا لقرار التقسيم عام 1947)، واوقف فعل قرارات المجلس المركزي عام 2015، التي طالبت بتحديد العلاقة مع إسرائيل وفقا للقرار الأممي، مع وقف العلاقات الأمنية معها.

لكن عباس سمح بنشر القرارات إعلاميا، دون أي التزام، الى أن كان "المجلس الوطني" (غير الشرعي) في يناير 2018، ولاحقا المركزي والتنفيذية، التي أقرت جميعها اسسا سياسية جديدة، وقرارات يفترض انها ملزمة للرئيس عباس قبل غيره، وكلها طالبت بتنفيذ قرار الأمم المتحدة حول دولة فلسطين، وسحب الاعتراف المتبادل مع دولة الكيان مع وقف فوري للتنسيق الأمني مع سلطاتها الاحتلالية، ووضع آلية تنفيذية لمفهوم المقاطعة الاقتصادية، وفتح الباب للتخلص من آثار المرحلة الانتقالية لاتفاق أوسلو، بعد أن تأخر القرار ما يزيد على 15 عاما.

ولكن، عباس لم يقيم وزنا لأي من تلك القرارات، وكأنها "والعدم سواء"، في استخفاف نادر بكل المؤسسة الرسمية التي تخضع له كليا، لكنه يتعامل معها كـ "ديكور سياسي"، من أجل استخدام الألقاب البروتوكولية دون أي اهتمام لقراراتها أو سياساتها، فهو ولا غيره من يقرر وينفذ (بعد التشاور مع رئيس الشاباك أرغمان)، ومن لا يقبل فهو "جاسوس" لقوى العدو (التي لا يجرؤ على تحديد من هو العدو أصلا).

موقف عباس الأخير من تشكيل حكومة طالبها فصيله، مؤشر كليا أن القادم هو خيار "الفرد المطلق"، فهل من يختار ذلك سيكون "حريصا" على إنهاء الانقسام وتشكيل "مؤسسة وطنية موحدة"؟!

سؤال لبعض من يصر ان يبقى أحول العقل وليس العين فقط!

ملاحظة: مفارقة تستحق التفكير، كيف أن دولة أوربية مركزية ترفض المشاركة بقيمة سياسية في "مؤتمر وارسو" الأمريكي، في حين هناك حضور عربي كبير الى جانب مجرم الحرب نتنياهو...مش غلط مرة نقول لأمريكا "طز"!

تنويه خاص: نشرت وسائل الاعلام المختلفة لعزام الأحمد من فتح (تيار عباس) وموسى أبو مرزوق من حماس وهما في حالة من الضحك "الهستيري"، تعليقات شباب التواصل الاجتماعي عليها يستحق قراءتها...كم أنتم مخجلين وطنيا!

عندما تصبح إسرائيل أكثر أمنا لعباس من حماس؟!

كتب حسن عصفور/ لا تستحق حملات "المبايعة الفيس بوكيه" لرئيس سلطة المقاطعة محمود عباس، أو المطالبة برحيله، أهمية سياسية بالمعنى الوطني العام، ليس لعدم قيمتها بل لأنها حملات في غير مكانها، لكنها كشفت ان حجم الخلاف يصل الى قمة التعبير والحضور كلما كان قريبا من "الداخل" خلافا للمواجهة مع دولة الكيان.

في الضفة الغربية حيث تفتقد أي حراك شعبي حقيقي ضد قوات الاحتلال، وجرائمها اليومية، أمرت حركة فتح (م7) بعض عناصرها للخروج في محافظات بعيدة عن رام الله، لتأييد رئيسها، ولكنها لا تفعل حراكا مماثلا ضد العدو الوطني، وأخر ما كان لها في الخان الأحمر من فعاليات اختفت فجأة وبلا أي توضيح، هل انتصرت أم أصابها "تعبا"، ام أن "أمرا ما" منعها من الاستمرار.

فيما مظاهرات قطاع غزة، التي طالبت برحيل عباس، لا تعني شيئا سوى تسجيل موقف غاضب، كونها في منطقة لا تعني عباس كثيرا، رغم انه حاول وفصيله البحث عن "صدام" ما مع حركة حماس وأمنها، يمنحه "ذريعة" مضافة للذهاب بعيدا في خطة الفصل الوطني.

ولكن، ما يستحق التفكير العميق، وعلى القوى الوطنية عامة، ان تدقق فيه جيدا، ما قاله أمين سر مركزية فتح (م7)، جبريل الرجوب في لقاء مع صحيفة مصرية، نشر يوم 25 فبراير 2019، بأن "عباس لن يذهب الى غزة ليعيش تحت رحمة حماس".

عبارة تختزل جوهر المعركة السياسية الحقيقية، والخيارات التي ذهب اليها "التيار العباسي"، وهي ليست قولا جهولا، بل قول يعيد صياغة مفاهيم "الصراع الوطني" عندما يعتبر الرجوب، بما يمثل من مكانة في تنظيم يتحكم بالقرار الرسمي، ويدعي انه صاحبة القول الفصل، دولة إسرائيل واحتلالها بانها أكثر أمنا على حياة محمود عباس من حركة حماس.

في زمن طبيعي، كان يجب ان يحال فورا قائل هذه العبارة الى محكمة ثورية، فمن يرى في دولة الكيان ذلك البعد، فقد البوصلة السياسية الوطنية، وذهب لعملية "خلط أوراق"، سواء أدرك ما يقول أو تعبير عن غباء، فكلا الحالتين يستحق عقابا وطنيا وفورا.

المسالة ليست في سلوك حماس الأمني، بل في شخصية هي الرقم 3 في التيار العباسي، يعتبر المحتلين وقواتهم لا يمثلون خطرا على حياة عباس، وإن كان منه خطر فهو أقل عليه من "الخطر الحمساوي"، وهذا ما يعتبر "انقلاب جذري" في تعريف اوليات الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، لم يجرؤ أي كان الحديث به.

الى جانب "تحديث" أولويات الصراع الوطني، التي أشار لها الرجوب، فهو كشف "جهلا مضاعفا" بواقع قطاع غزة، في ان الحركة الشعبية تفوق ما لقوة حماس الأمنية، خاصة وان قيادات عباسية تدعي ليل نهار أنها تتغنى بشعبيتها الأوسع.

الحماية الشعبية دوما هي الأقوى من أي جهاز أمني، والواقع لو أن عباس قرر ان يذهب الى قطاع غزة سيحدث بتلك الخطوة "انقلابا سياسيا وطنيا"، بحماية ما يزيد على مليون فلسطيني، سيمثلون له الجدار الواقي حقا وليس جدار أمني إسرائيلي.

ولكن من يرى في "الأمن الإسرائيلي"، حرصا على حياتهم وحياة رئيسهم، ولا يستطيعون التخلي عنه، لا يمكنهم يوما ان يدركوا أهمية البعد الشعبي في الحماية الوطنية، ومن هنا تبدأ حقيقة معالجة جذر الاختلاف الوطني.

هل نرى حملة سياسية كلامية (دون التدقيق في أسبابها)، من فصائل تحدثت كثيرا عن "حماية الشرعية الرسمية الفلسطينية ورئيسها محمود عباس"، بعد أن أعلن الرجوب أن إسرائيل لا تشكل الخطر الأول عليه، بل قطاع غزة وحماس... ام انها ترى ما يراه من "تحديث" لأولويات الصراع... تلك هي المسألة يا هؤلاء؟!.

ملاحظة: رغم ما أصاب الحالة الفلسطينية من هوان سياسي بأيد ممثليه قبل محتليه، لا تزال فلسطين اقوى من تجاهلها، ولو كلاميا في منابر المؤتمرات...قمة شرم الشيخ أكدت لمعانا لحق لا يدرك قيمته من يدعي تمثيل أهله!

تنويه خاص: مقال د. أحمد يوسف حول اليسار والإسلامويين وموقف حسن عصفور، يستحق ان يفتح باب نقاش فكري – سياسي، يعيد الاعتبار للعقل، بعيدا عن "مظلومية كاذبة"، والى حين ذلك ليت صديقي الجميل يقرا بعضا مما كتب المفكر الكبير رفعت السعيد عن "الإسلامويين".

فضيحة سياسية فلسطينية على ضفاف "الفولغا"!

كتب حسن عصفور/ حتى رمزية التاريخ "المعنوي"، خسرتها تلك "الفصائل" المسيطرة بقوة دفع "غير شعبية" على محرك البحث السياسي في بقايا الوطن، عندما فقدت قدرتها على "توافق شكلي" في يوم "الحب العالمي"، وهي التي صنعت تراكما من الفشل والخداع، أصبح معلما من معالم المشهد العام.

فضيحة بالمعنى الكلي، جسدتها "فصائل النكبة" عندما تراجعت عن توافقها حول بيان سياسي تم التوقيع عليه بالأحرف الأولية، كان له أن يكسر "روح

الانكسار"، التي باتت الحاضر الدائم منذ انطلاق مسار "النكسة الوطنية" عام 2004 مع اغتيال الخالد الشهيد المؤسس ياسر عرفات.

بالتأكيد، لم يكن اعلان "التوافق البياني" منقذا، ولن يعتبر "تقدما جوهريا" في حركة العمل لإنهاء الانقسام، بقدر ما كانت قيمته تكمن أولا، وربما أخيرا، كرسالة فلسطينية سياسية إيجابية الى الولايات المتحدة وتحالفها الهلامي، والحاضرين في "مؤتمر وارسو"، بأن هناك ما يمكن أن يكون، ودعما للحراك الروسي، الذي يمثل "حصانة دولية" لفلسطين في مقابل الأمريكي.

قبل يوم من "فضيحة البيان"، قام وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، بتحديد مخاطر الانقسام، وحددها صريحة ان الحل بيد المنقسمين، ولا حل سياسي او غير سياسي للقضية الفلسطينية دون وضع نهاية له، كلمة يمكن وصفها بالرسالة الأبلغ وصفا وتحديدا لأبعاد الانقسام، كان لها أن تحدث تغييرا نوعيا لو انها قيلت لجهات لها صلة بشعب وقضية، وليس "حاملي حقائب" لغايات أخرى.

أن يخرج البعض يبدي "أسفا واعتذارا" عن فشل جوهري لبيان "شكلي" فهي قمة "المأساة السياسية"، تكشف كم انهم غير ذي صلة بتطورات الأحداث المتفاعلة بسرعة، كثيرها يرمي تصفية المشروع الوطني الفلسطيني، ويستعدون لإعلان "نصر تاريخي" انتظروه منذ النكبة الأولى عام 1948.

عندما يعجز رئيس ما، او حكومة ما عن تحقيق ما وعدت به، يكون الفعل المباشر تغييرا لعل أن يكون هناك أفضل، كشكل من أشكال "الديمقراطية"، ولعل العبارة التي سادت في منطقتنا خلال السنوات الماضية "ارحل"، تصبح ضرورة، ولكن ليس لشخص او تيار، بل لمكونات "فصائلية" فقدت كل قيمة تاريخية ضمن مساق الحركة العامة.

"الفضيحة السياسية الفلسطينية" على ضفاف الفولغا، ليس لأنها لم تتفق على التوصل لحل نهائي لردم الانقسام، فتلك مسالة لن ترى النور راهنا، لكنها ذهبت والتقت لأول مرة منذ زمن بعيد، لم تجد وسيلة لتوقيع ورقة سياسية يمكنها أن تمثل قوة دفع لشريك رئيسي في مسار التطورات، التي تدور بأسرع من قدرة "فصائل النكبة" على التفكير.

بعد "فضيحة ضفاف الفولغا"، بعدم التوافق على مبادئ عامة سبق ان تم توافقها، بل هي صلب أسس البرنامج الوطني، يكشف أن هناك من يقوم بدور لصالح أطراف "غير فلسطينية"، لها مصلحة مباشرة وحيوية في استمرار الحالة الراهنة لاستكمال اضلاع المؤامرة الكبرى، لإنهاء مشروع وطني فلسطيني، مع نمو متسارع لمشروع تهويدي توراتي، وفصل ضفة عن قطاع.

لم يكن مطلوبا من "لقاء موسكو" حلا جذريا للخلاف الوطني، لكن كان ممكنا أن ينتهي ببيان سياسي "إيجابي"، دون "تذاكي" يفتقده كثيرا منهم، فلم يكن مطلوبا الاتفاق على حرفية الكلمات، بقدر مدلولها، فالحديث عن دولة فلسطينية عاصمتها القدس، ليس جرما قانونيا، بل ربما يكون تكريسها "نصا سياسيا" ردا على محاولة تعويم الهدف السياسي، من قوى دمرت جوهر اتفاق أوسلو، والذي نص على تعبير "القدس" دون شرقية أو غربية.

والإختباء خلف مقولة منظمة التحرير ممثلا شرعيا وحيدا كنص صنمي، هو الغباء عينه، فهي كذلك ولا مساس بها، ولكن بالتأكيد الممثل الشرعي والوحيد مصاب بهوان لعدم قدرته الاستيعاب العام، وكان يمكن رفد التعبير بتوافق بيروت يناير 2017، لو كان الهدف حقا "توافقا".

"فضيحة ضفاف الفولغا"، لن تكون فشلا كما غيرها من فشل متلاحق، لكنها بالقطع وضعت أسسا لمرحلة سياسية مختلفة جذريا فيما سبق، وسيكون المشهد القادم، ما قبل "فضيحة نهر الفولغا الروسي" وما بعدها، نهاية تاريخ وكتابة تاريخ سيكون سواده كثيرا.

المعركة المقبلة هل هناك "ممكن سياسي" خارج سياق "فصائل الفشل العام"، بعد ان اضاعت "المنجز التاريخي"...ذلك ما يستحق التفكير!

ملاحظة: الإعلام العبري يذهب كثيرا للتركيز على شخصية الأمين العام الجديد لحركة الجهاد زياد النخالة، يعمل كل شيء تحريضا عليه...الحذر واجب بكل معاني التعبير.

تنويه خاص: "كمين نتنياهو الإعلامي" لوزير خارجية عمان يكشف كم ان "النذالة مكون به"، حدد لقاء وكيفية الدخول فأرسل له من يصوره ليس لكشف "سرية اللقاء" بل لتسجيل إهانة مسؤول "عربي"، وقد كان...مبروك جو!

في "المسألة الغزية" وخيارات ملتبسة!

كتب حسن عصفور/ لم يعد بالإمكان استمرار النقاش الوطني كما كان يوما، بعد ان أكد رئيس حركة فتح (م7) ورئيس سلطة الحكم الذاتي المحدود جدا في بعض مناطق الضفة المحتلة، ان لا دولة فلسطينية خلال الـ 15 عاما القادمة، وإصراره على المضي قدما باتخاذ "خطوات انفصالية" سياسيا وجغرافيا، والعمل على كسر روح "الجماعة الفلسطينية" مشروعا وإطارا وقضية، والابتعاد كثيرا عن أي ارتباط مع قطاع غزة، سواء عبر قرات حصار أسماها بصوته في أبريل 2018 بالعاصمة البحرانية المنامة، بأنها قرارات "غير مسبوقة".

الى جانب رفضه المطلق تنفيذ أي من قرارات المجالس الوطنية والمركزية ولجنته التنفيذية، فيما يتعلق بإعلان دولة فلسطين كتتويج سياسي لانتهاء المرحلة الانتقالية، وفك الارتباط السياسي – الاقتصادي مع دولة الكيان، بالتوازي مع وقف التنسيق الأمني، وسحب الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير وإسرائيل الى حين اعترافها بدولة فلسطين.

خطوات ومواقف، تفتح الباب واسعا لبحث سياسي مختلف جذريا فيما يتعلق بما يمكن وصفه من الآن ولاحقا، بـ "المسألة الغزية"، التي تعيش حالة شاذة بكل ما لها من مدلول شمولي، إنساني – سياسي، اقتصادي - اجتماعي، مشهد يبدو وكأنه "واقع انعزالي" في ظل حصار لم تعرفه رقعة جغرافية، بات الموت الذاتي خيارا من خيارات مواجهة ذلك، سواء عبر الهروب غرقا والموت مسيرة أو انتظارا لمصير مجهول غير واضح المعالم.

الحالة الانتظارية ليس سوى مساهمة عملية في تعزيز مأساة مركبة، والاعتقاد ان فترة محمود عباس يمكنها ان تفتح آفاق "حل ممكن" للكارثة السياسية – الاجتماعية والاقتصادية، ليس سوى وهم يطيل أمد الأزمة غير المسبوقة، ولذا

أصبح من المفروض فتح نقاش وطني عام، دون محاذير لما يمكن تسميته بـ "المسالة الغزية" ضمن المشروع العام، وفي سياق خصوصية الواقع القائم.

منذ يونيو 2007، وحماس تتحكم منفردة بمصير قطاع غزة، بعيدا عن أوصاف يمكن أن تطلقها على تحكمها، ولم يكن هناك أي حضور موضوعي لسلطة فلسطينية رغم كل الاتفاقات الموقعة، وتشكيل "حكومات توافقية" بين فصيلي النكبة الثالثة، فتح وحماس، فالسيطرة الأمنية المطلقة لأجهزة أمن حماس هي الناظم الفعلي لمسار الحكم، الى جانب استمرارها في إبقاء مفاصل الحياة العامة بيديها، وفرضت "منهجا ثقافيا – اجتماعيا" ليس من الثقافة الوطنية، واستبدلت المدني بالديني كسلاح من أسلحة الهيمنة، ولم تتمكن لا فتح ولا القوى الأخرى مجتمعة من تغيير نمط مسلكي مما فرضته حماس.

ومع تطور المشهد في القطاع، وخاصة منذ 30 مارس (يوم الأرض) 2018، بانطلاق مسيرات كسر الحصار، بات هناك عامل جديد في المعادلة السياسية، له مكاسب بأن روح الكفاح الفلسطيني تختزن كثيرا، وأن محاولة التيار العباسي بمصادرة الفعل الشعبي المقاوم ليس سوى "سراب سياسي"، مسيرات منحت القضية الفلسطينية بعدا هاما، لكن ثمنها فاق كثيرا كل تقديرات ممكنة، ليس فقط عدد من سقط قتيلا (شهيدا) ولا بمن أصيب جرحا جسديا او نفسيا، فتلك ضريبة لم تتوقف يوما منذ أن كان الصراع مع عدو قومي مستعمر أو غازي.

لكن ما لم يكن ضمن حسابات سياسية، حالة العجز العام عن تلبية أي حاجة إنسانية لما هو ثمن للفعل الكفاحي، والعجر أصبح وكأنه الحل الممكن، لم يعد ينفع معه شكوى أو تذمر، في ظل غياب رؤية أو تصور او مشروع بمصداقية، بعيدا عن "شعارات اللغو والتهديد الفارغ"، التي تعلو أكثر مع كل عجز أكبر.

خيارات المسألة الغزية، إما أن تبقى تنتظر عودة "غودو" الذي فقد ساقية ورمحه، وبالتالي تتعمق أزمتها بكل أبعادها، او تبدأ في التفكير في سياق دون ارتعاش سياسي، وأيضا دون خروج عن النص الوطني العام، مستفيدة مما أنتجته مسيرات كسر الحصار وأثرها السياسي على الطرف الإسرائيلي.

الانتظارية ليست حلا، والانفصالية حلا غير وطنيا، ولكن بينهما يجب الذهاب لبحث ما يمنح القطاع حقا وطنيا وإنسانيا في آن، تبدأ بالعمل على مراجعة

جذرية لمسيرات كسر الحصار في سياق "حل متفق عليه" بين أطراف المسيرات والشقيقة الكبرى مصر، بما يتجاوز الحول الجزئية السابقة، أي بعيدا عن تهدئة ملتبسة، مراجعة واتفاق لكسر الحصار فعلا، ويفتح آفاق العبور العام الى القطاع.

مراجعة تنتج آلية عمل في مسار الإدارة داخل قطاع غزة، وبحث سبل منع السيطرة الحمساوية المطلقة، سياسيا، امنيا واقتصاديا، والعمل على إيجاد آليات تعيد الاعتبار للحالة الوطنية العامة، وتضع حدا لحالة الاختطاف التي دامت 12 عاما، حل يقطع الطريق على تكريس فصل سياسي بعد الفصل الجغرافي، تشارك به كل القوى الوطنية، بما فيها حركتي فتح وحماس، ومن لا يرغب يضع نفسه خارج التوافق الآني، مع وضع ضوابط أنها آلية عمل الى حين أنهاء "العقد السياسية الكبرى من طرق المصالحة الأشمل".

ويمكن التعامل مع الحالة الخاصة، كجزء من الإطار القيادي لمنظمة التحرير الفلسطينية، والتوافق مع مصر على سبل العمل المشترك دون المساس بالتمثيل الموحد.

"المسألة الغزية" قائمة، ما يفرض بحثا خاصا الى حين الحل العام، تلك هي القضية التي تستوجب الدراسة بعيدا عن الابتزاز السياسي، ومن لديه حلولا أكثر شمولية ليبدأ بحثها، دون تركها لمجهول وانتظار "المن والسلوى" في ليل مظلم.

ملاحظة: أي سلفادور هذه التي يصبح رئيسها شاب فلسطيني منتم للتيار اليميني، بينما كان أحد أبرز قادتها يوما زعيم الحزب الشيوعي شفيق حنظل الفلسطيني أيضا...كم هي فلسطين حاضرة وأن تلون الهوى!

تنويه خاص: في دولة الكيان يحاول بيبي المرتعش تحت ضغط فضائح الفساد أن يعيد للأذهان الحملة المكارثية، أصبح شعاره الاتهامي لخصومه بأنهم "يسار"، سقوط فكري جديد لحزب يسيطر على الحياة السياسية في الكيان، هل نستفيد منه أم "ما لناش خص".

"قطع أموال المقاصة" خطوة جديدة لما بعد عباس!

كتب حسن عصفور/ بدون إطالة بعد تهديدها، أقدمت حكومة الطغمة الإرهابية الحاكمة في تل أبيب، على قطع 138 مليون دولار من قيمة "المقاصة" بينها وسلطة رام الله، بذريعة أنها أموال تدفع للشهداء والأسرى الفلسطينيين.

خطوة حكومة الإرهاب، تضاف الى سجل جرائمها المتلاحقة، ضربة كبيرة وجهتها للشريك "الفلسطيني"، دون أي حساب للخدمات "الأمنية" التي تقوم بها أجهزة سلطة رام الله للأمن الإسرائيلي، وكذلك للتعاون الفريد بين رئيس تلك السلطة محمود عباس وبين رئيس الجهاز الأمني الأخطر (الشاباك).

القرار الإسرائيلي، ليس له علاقة ببعد أمني، بقدر ما هو محاولة لتقزيم مكانة سلطة رام الله ورئيسها، وإظهارها بأنها لم تعد ذات "قيمة سياسية" يمكن أن يحسب لها حسابا خاصا، في ظل "عزلة داخلية غير مسبوقة" بعيدا عن كل محاولات نشر الأوهام، عن بطولات زائفة، بعد أن تنكر عباس وتياره لكل القرارات الوطنية، التي تفك الارتباط بدولة الاحتلال وسلطتها، والعمل على الانتقال من مرحلة "الذيلية السياسية" الى مرحلة "المواجهة الوطنية".

عباس يدرك قبل أي من شخصيات تياره المتخندقة بتصريحات واهية، أنه لم يعد يملك أي من "عناصر المواجهة الحقيقية" مع إسرائيل، بل لن يجرؤ على تنفيذ أي من قرارات "المؤسسات الرسمية"، وسيصر على أن "الشراكة الأمنية - الاقتصادية" مع إسرائيل هي "مصلحة وطنية كبرى"، وسيعمل على استبدال "المواجهة الفعلية بـ"حرب كلامية نارية"، ضمن مسلسل بدا منذ أن تم تنصيبه رئيسا بفعل فاعل معلوم، تهديد فتهديد فدراسة فبحث فتفكير وتقرير ان السلطة لن تسكت ابدا، وأن باب جهنم (المسكين) سيفتح بلا عودة، والمحكمة الجنائية الدولية لن تقفل بابها من كمية الوثائق التي ستقدم لمحاكمة قادة المحتلين، وسيخرج "كبير الحكايين" ليتهم أن تلك خطوات هدفها "تقويض السلطة"...اكتشاف "عبقري" يستحق عليه "نوبل لمنع الكلام"!

دولة الكيان قررت، ولن تعود عن قرارها مهما توسلت سلطة عباس، ومهما تقدموا بمقترحات لـ "خدمات جديدة" يقدمونها للشريك الاحتلالي، فالمسألة التي يجهلها تيار عباس، ان قرار قطع الأموال، ليس حقا كما هو معلن بسبب دفع

أموال لإسر الشهداء والأسرى، لكنه قرار سياسي بامتياز تمهيدا للخطوة التالية بعد رحيل عباس.

دولة الاحتلال لا تترك المستقبل للقدر، خاصة وان أمريكا تعمل على تنفيذ الشق الثالث – الرابع من خطة ترامب، في الضفة الغربية وتقسيمها وتقاسمها بعد أن نجحت بشكل كبير في خطوات القدس واللاجئين وفصل الضفة عن قطاع غزة بمشاركة عباسية.

حكومة نتنياهو تعلم يقينا، أن الأشهر القادمة ستبدأ حركة تنفيذ خطة ترامب دون "شريك فلسطيني"، وهو ما أشار له نتنياهو لأول مرة في تاريخه السياسي، بقوله إنه ينتظر تنفيذ الخطة الأمريكية للسلام مع الفلسطينيين، لأن ذلك أصبح "ضرورة للسلام مع العرب"، "انقلاب" بضغط أمريكي لم يلحظه البعض الذي يردد اقوالا تصلهم "جاهزة" من مطبخ غير محلي.

الخطوة الإسرائيلية لم تأت "منفردة"، بل كانت ضمن ترتيبات منسقة تفصيلا مع فريق الإدارة الأمريكية الخاص بتنفيذ "خطة ترامب"، على طريق فرض واقع اقتصادي يربك كليا الفريق المسيطر على سلطة رام الله، ووضعه أمام خيار واحد لمعادلة مالية جديدة، بعد ان فقدت كثيرا من مصادرها، وكذلك اغلاق أمريكا بعض أبواب الدعم، وقد تجد أوروبا أنها امام خيار جديد.

خطوة إسرائيل استفادت جيدا من الانحدار الكبير في الواقع الفلسطيني - الفلسطيني، ليس انقساما فحسب، بل حالة من "العزلة الحادة" داخليا وخارجيا، وتوتر علاقات سلطة رام الله مع قوى عربية إقليمية مؤثرة، مع تعزيز حركة "الانفصال الداخلي" بين ضفة وقطاع.

لم تقدم حكومة نتنياهو على خطوتها تلك، دون أن تكون قرأت جيدا كل ما يمكن أن يكون من رد فعل عليها، بل انها هي من أصبح يهدد بأن هناك خطوات مضافة يمكن أن تتخذ.

الرد على خطوة دولة الكيان ليس بمزيد من الكذب المكشوف، بل العودة الى "الحقيقة المخطوفة"، تنفيذ كل ما اتفق عليه في المؤسسة الرسمية، دون ذلك

استعدوا لتحسين "شروط حياتكم الخاصة" مع ضباط تنسيق جدد بأسماء غير عبرية.

ملاحظة: مفارقة نادرة مدى التماثل في الإجراء واللغة بين خطوة حكومة الإرهاب في تل أبيب، وخطوات سلطة عباس ضد قطاع غزة وكل معارضيه، شكله "المهندس واحد"!

تنويه خاص: ليش جماعة عباس عندهم كل "الشجاعة" بشتم أمريكا مثلا، ويهددونها ليل نهار، لكنهم يصابون بحالة رعب "غير مسبوقة" عند الحديث عن قطر ودورها...كله تورية ولف وملفوف...كأنهم بيجهزوا "فوازير رمضان"!

"لقاء السراب"...المنتظر!

كتب حسن عصفور/ بشكل برقي، سارعت رئاسة السلطة الفلسطينية بإعلان جهوزيتها لعقد لقاء مع نتنياهو، وفورا، في العاصمة الروسية، كرد على حديث الإسرائيلي بأنه مستعد عقد لقاء مع أي زعيم فلسطيني، فجاء الرد سرعا بأنهم مستعدين.

بيان مكتب عباس ليس الأول من نوعه، وقد لا يكون الأخير، بحثا عن لقاء مسؤول إسرائيلي، ولعل سرعة الرد وطبيعته تبدو كـ "مفاجأة"، في ظل الرفض اللغوي من قبل رئاسة سلطة الحكم المحدود، لصفقة ترامب الإقليمية، ولا تنسجم مع الحديث الدائم برفض اللقاءات التفاوضية.

جهوزية الجري وراء أي لقاء مع الطرف الإسرائيلي، والاستعداد الدائم للتفاوض، ليس سوى البقاء في دائرة الخيار الوهمي، بعد أن نتنياهو رفضه لقاء مع عباس، خاصة وأن كل قرارات المؤسسة الرسمية، أوقفت التفاوض مع الحكومة الإسرائيلية.

لم تحدد رئاسة السلطة أي مبادئ أو أسس لمثل ذلك اللقاء، حيث قرارا المؤسسة الرسمية تلزم فقط العمل على تجسيد قرار الأمم المتحدة 19/ 67 لعام 2012،

كنهاية للمرحلة الانتقالية وسلطتها، مع فك أي ارتباط بدولة إسرائيل، واي تفاوض يجب أن يكون بين دولة فلسطين ودولة الكيان.

ما أعلنته رئاسة السلطة يلحق الضرر الكبير بالموقف المعلن، أنها ترفض "صفقة ترامب" أولا، وتمنح بعض الأطراف العربية على التواصل مع حكومة نتنياهو، وتكسر الموقف العام بانها حكومة معادية للسلام، استخفت بكل القرارات الدولية حول فلسطين، وأنها لم تنفذ الاتفاقات الموقعة، بل أن حكومة تل أبيب أعادت عمليا سيطرتها "السياسية – القانونية" في الضفة الغربية.

ولا يخفى ابدا، ان مثل تلك الدعوات تمثل وقودا هاما لتحالف الليكود الانتخابي، بعد أن يعلن نتنياهو رفض اللقاء مع عباس دون تنفيذ شروطه، وهو ما يمنحه نقاط إيجابية، في ظل ما يتعرض له شخصيا من مطاردة لقضايا فساد، وخسارته في ظل استطلاعات الراي وتعزيز قوة خصومه السياسية، ومنها تحالف "أبيض أزرق" برئاسة غانتس – لبيد.

نتنياهو، ومنذ أن أصبح رئيسا لحكومة الكيان، عام 1996، لم ينفذ أي التزام تفاوضي، ولعل "تفاهمات واي ريفير" عام 1998 وبرعاية الرئيس الأمريكي كلينتون، ومع وصوله مطار تل أبيب تنصل كليا منها، رغم انها كانت أساسا تخلي عن منطق تطبيق اتفاق اعلان المبادئ (اتفاق أوسلو) وما تلاه، من اتفاقات تنفيذية.

نتنياهو هو أحد ركائز تدمير الاتفاقات الموقعة رسميا بين منظمة التحرير ودولة الكيان، وعباس ومنذ تنصيبه رئيسا للسلطة، التقى به عشرات المرات، والنتيجة لم تكن صفرا فحسب، بل تراجع كلي عن جوهر الاتفاقات، وعمليا اعادت تل ابيب كثيرا من حضورها الأمني لما كان قبل عام 1994، وأنها تنفذ قانونها في غالبية الضفة الغربية.

الأجدر بالرئيس وفريقه ان يتمسكوا أكثر بقرارات الرسمية الفلسطينية، خاصة في الوقت الراهن، وان تعمل بكل قوة على إنهاء المرحلة الانتقالية و"فكفكة" السلطة لصالح الدولة، موقف سيضع تحالف نتنياهو أفي مأزق سياسي كبير أمام الناخب الإسرائيلي، وربما يضع الرئيس عباس وفريقه أن أي لقاء مع ممثلي إسرائيل لن يحدث ما لم يتم الالتزام بقرار الاعتراف بدولة فلسطين.

موقف فلسطيني عملي نحو فك الارتباط بدولة الكيان سيضع القضة الفلسطينية كحاضر اقوى في العملية الانتخابية، مع بروز أصوات تدعو الى حل سياسي وليس أمني مع الفلسطينيين، وهناك من بدأ بالحديث عن "خطة فصل" وخروج نسبي من الضفة دون تفاوض مع الطرف الفلسطيني.

الواقعية السياسية مطلوبة وجدا، ولكن ضمن قرارات المؤسسة الرسمية وليس تجاهلها، او القفز عليها لمد يد الى نتنياهو، في خطوة ضارة وطنيا، وخدمة مجانية لليمين المتطرف الإسرائيلي.

لا نود القول، أن تلك الدعوة والاستعداد لتلبيتها فورا، مع رفض عباس عقد لقاء وطني شامل لبحث نهاية للكارثة الانقسامية يشير الى أن أولويته لا تزال التفاوض مع الكيان دون شروط مسبقة، والتي يضعها امام عقد اللقاء الوطني، ما يؤكد ان حديث فتح (م7) ورئيسها عن انهاء الانقسام ليس سوى "خداع سياسي"، وهو ما يستحق كل إدانة واستنكار.

متى تتوقف هذه المهولة السياسية بحثا عن "سراب تفاوضي"!

ملاحظة: اعتقال عضو مجلس ثوري فتح (م7)، زكريا الزبيدي من قبل رام الله، يكشف كم ان سلطات الاحتلال لم تعد تقيم وزنا لسلطة عباس، والغريب أنه لم تصدر بيانات محددة لإدانة ذلك، وكأنه اعتقال منسق!

تنويه خاص: أمريكا ومن خلال خطتها أنهت معلاتها السابقة "الأرض مقابل السلام" و "حل الدولتين"، لتستبدلها ب معادلة جديدة اسمها "المال مقابل السلام"!

"لقاء غزة الثلاثي"...رسالة من تحت السياج الى رام الله!

كتب حسن عصفور/ بعد ساعات قليلة من مطالبة عضو قيادة فتح (م 7) عزام الأحمد، بإعلان قطاع غزة "إقليما متمردا"، وصل الى القطاع المحاصر، وفد أمني مصري ومنسق الأمم المتحدة ملادينوف، في توقيت متزامن، تاريخا وسياسة، وعقد "لقاء ثلاثي" مع قيادة حماس دون غيرها من القوى الوطنية، وصفه رئيس مكتبها السياسي إسماعيل هنية بأنه "لقاء غير مسبوق".

وفي الواقع هو كذلك تماما، فالمرة الأولى التي يحدث ذلك، من مصر والأمم المتحدة، ومع حركة تعتبرها "الشقيقة فتح"، بأنها حركة غادرت السياق الوطني، بل وتدعو الى فرض مزيد من العقوبات الكارثية على القطاع، لسبب غير وطني.

"لقاء غزة الثلاثي"، وما تم بحثه، ويبدو ما تم الاتفاق عليه، رسالة سياسية كاملة الأركان، بأنه لن يسمح لأي كان دفع القطاع الى حافة الهاوية "الأمنية" وكذا "الإنسانية"، وأن "صبية السياسة" لن يسمح لهم بالعبث بالعمق الأمني القومي المصري، حيث القطاع جزء حيوي منه، فيما رسالة الأمم المتحدة، وقبلها عشرات دول أوروبية، انها لن تترك الحقد الساسي ينجرف نحو جرائم حرب جديدة، بمظهرها الإنساني.

يبدو أن قيادة فتح (م7)، تصر ألا ترى سوى ما يحدث تحت قدميها، وأن تصل الى نتائج سياسية وفقا لتلك الرؤية قصيرة الأمد، حيث الرسالة المصرية الأهم أرسلت منذ فترة، بأنها لن تسمح بفرض حصار مركب على غزة، وأعلنت صراحة أنها لن تغلق معبر رفح حسب "أهواء سلطة المقاطعة في رام الله"، وتأخرت نسبيا في التنفيذ لأسباب فنية، لكنها وقبل وصول وفدها الأمني الى القطاع أعادت العمل به في كلا الاتجاهين، دون ان تحسب حسابا لموقف سلطة الحكم المحدود ورئيسها محمود عباس.

وبالقطع الأمم المتحدة، التي وقعت اتفاقا مع دولة قطر على توزيع المنحة القطرية على الأسر الفقيرة وسد بعض الاحتياجات الإنسانية، كانت رسالة سياسية غاية في الوضوح، بأن "أوهام التيار العباسي"، أي كانت لن ترى النور.

"لقاء غزة الثلاثي"، رسالة سياسية بامتياز، قبل أن تكون إنسانية، كما سيحاول بعض فاقدي البصيرة ترجمته، رسالة تعزيز لمكانة الحركة التي تحكم بسلطة الأمر الواقع في القطاع، والتعامل معها بتوازي دون أي ارتعاش، بل لعل الاهتمام بها بات أكثر جدية من سلطة الحكم المقيد المكبلة بقيود أمنية إسرائيلية في رام الله، خاصة مع استمرارية مسيرات كسر الحصار وتطور البعد الأمني مع دولة الكيان، ليس فقط لأن الانتخابات الإسرائيلية على الأبواب، بل لأن أي تدهور أمني جديد سينعكس بآثار سلبية على الشقيقة الكبرى مصر.

فأي حرب جديدة، او تصعيد خارج الممكن – المقبول، ربما تؤدي الى هروب آلاف من سكان القطاع الى سيناء، حركة حشد بشري خارج السيطرة تكسر كل الأبواب والحدود، ما سيضع أمن مصر القومي أمام "جردة حساب خاصة جدا"، ولذا لن تسمح مصر لأي كان، اسما ومسما بالعبث الذي يضعها يوما امام "لحظة فارقة".

ولذا يمكن قراءة نتائج "لقاء غزة الثلاثي"، بأبعاد مركبة، وليس بعدا واحدا، لو أريد التوصل الى خلاصات سياسية صحيحة، بعيدا عن "الهوى الذاتي"، وضمن رؤية تختلف جذريا عما ساد في الأشهر الماضية.

رسالة غاية في الوضوح، أن "الفهلوة السياسية" لن تكون حاضرة في السلوك القادم، ولذا جاءت دعوة حركتي حماس والجهاد، على طريق دعوة فصائل أخرى، وربما معها فتح بتياريها (العباسي والاصلاحي)، للبحث فيما سيكون ما بعد فرض وقائع سياسية جديدة، نتيجة حل "التشريعي والدعوة لانتخابات" غير واضحة المعالم.

القادم قد يحمل كثيرا من المفاجآت السياسية، التي لم يحسب البعض حسابها جيدا، وأصيب بعمى البصيرة الوطنية!

ملاحظة: بعد توقف الدعم المالي الأمريكي الى سلطة رام الله وأجهزتها الأمنية، هل نقرأ مرسوما عباسيا يعلن وقف كل أشكال التعاون المخابراتي معها، دون ذلك يبقى "فار الشك" قائما أن هناك ما يحدث خلف الأبواب".

تنويه خاص: حاولت أطراف الجماعة الإخوانية الظلامية ان تجعل فوز قطر ببطولة آسيا، وكأنه نصر سياسي لها على غيرها، فلو كان الأمر كذلك ممكن نعتبر تهنئة جيش الاحتلال جزء من تحالف سياسي...فعلا الغباء بلا حدود، فوز مستحق نعم لكنه رياضي لا أكثر!

ماكرون "منافق فريد" بثوب صهيوني!

كتب حسن عصفور/ في خطاب لن يمنحه التاريخ سوى أنه "خطاب منحط" سياسيا وأخلاقيا" وتدوير جديد للعنصرية، أقدم مانويل ماكرون الرئيس الفرنسي في 20 فبراير 2019، على منح صك براءة للحركة الصهيونية، معتبرا في خطابه، ان أي "عداء للصهيونية" هو شكل من اشكال "معاداة السامية"، في سابقة لم يجرؤ غيره من قادة الدول الأوروبية، الحديث عنها.

المفارقة الكبرى، أن خطوة ماكرون جاءت خارج السياق التاريخي لطبيعة تلك الحركة، التي وصفتها الأمم المتحدة عبر قرارها الأشهر (3379) في نوفمبر 1975، بأن الصهيونية حركة عنصرية، وطالب القرار جميع دول العالم بمقاومة الأيدلوجية الصهيونية التي تشكل خطرًا على الأمن والسلم العالميين، هذا القرار الذي فرضت أمريكا أن يتم الغاءه عشية عقد مؤتمر مدريد للسلام 1991، وكان لها ذلك، امام حالة من الانهيار السياسي العربي – الإقليمي، بعد غزوة العراق للكويت والحرب الأمريكية العسكرية في حينه.

قرار الإلغاء الأممي، لم يلغ المظاهر العنصرية لتلك الحركة، التي كانت ولا زالت هي ودولتها إسرائيل، تشكلان خطرا على السلم الإقليمي والدولي، والدولة التي ارتكبت عشرات المجازر ضد الشعب الفلسطيني، دون أن تدفع ثما لها، بفضل "جدار الحماية" من الدول الغربية وأمريكا، كما هو موقف الرئيس الفرنسي الأخير، ولولا خنوع محمود رضا عباس خاطف القرار الوطني، لكانت دولة الكيان ومنذ عام 2008، امام المحكمة الجنائية الدولية، بعد تقرير غولدستون، الذي أكد قيام تلك الدولة بارتكاب مجازر حرب في قطاع غزة.

وبعيدا، عن المجازر التي يمكن لماكرون أن يطلب من مكتبه تقريرا عنها، وبعد قراءته لها، ولو كانت به "بقايا نزعة إنسانية"، لخرج عاريا الى شارع الشانزليزيه، هاتفا بأعلى صوته، قتلة مجرمون، حاكموا هذه العصابة، لكن السيد الفرنسي، دخل في "وصلة نفاق فريدة" و"شاذة" لحركة تفتخر بعنصريتها عبر مواقف وسياسيات، بل أن بعض اليهود يخجلون مما ترتكبه تلك الطغمة، أكثر بكثير مما يعتقد الرئيس الفرنسي.

ليت ماكرون يقرأ بعمق، ماذا يعني "قانون القومية" الذي اقره برلمان الكيان مؤخرا، والذي يتضمن تمييزا "قانونيا" صريح بين سكان البلاد الأصليين (الفلسطينيين) والقادمين اليها غزوا، قانون كرس مضمون جديد للعنصرية القانونية – السياسية.

ولا نعلم كيف يرى الرئيس الفرنسي، المشروع الاستيطاني فوق الأرض الفلسطينية في الضفة والقدس، الذي أقيم بقوة المحتلين، مشروع تعلمه فرنسا جيدا، لأنها نفذت مثيلا له خلال حقبتها الاستعمارية في دول أفريقية، لا تزال تتذكره شعوبها، وفي الأرض الجزائرية بلد المليون ونصف الميلون شهيد.

المشروع الاستيطاني وفق كل قرارات الأمم المتحدة، وبعضها ايدته فرنسا قبل ماكرون، بأنه غير قانوني وجريمة حرب، يجب التصدي لها.

لا نعلم كيف يمكن تفسير استمرار احتلال شعب وأرض خارج القانون الإنساني والدولي، من دولة تعلن رسميا وقانونيا انها أداة الحركة الصهيونية، بل ان رئيس وزرائها تحالف مع قوى إرهابية عنصرية، في تحالفه الانتخابي الجديد، تستطيع سفارة فرنسا في تل أبيب تقديم تقرير تفصيلي عن تلك الحركات شريكة نتنياهو في الحكم.

العداء للسامية يأتي من مجرمي حرب، محتلين غاصبين يرتكبون مجازر بشكل دائم، منذ عام 1948 وحتى مايو 2018، مجزرة مسيرات غزة ضد تهويد القدس، وقرار ترامب، حيث سقط أكثر من 70 شهيدا في يوم واحد، ولو كانت في أي بلد غير هذه الدولة العنصرية، لأرسل الأمريكان والمستعمرين القدم والجدد اساطيل حربية لمعاقبة من قام بتلك "الجريمة".

كيف تهتز "مشاعر" هذا الفرنسي الذي فقد تاج الديك الشهير، وتحول الى فأر مذعور أمام بعض من متطرفين كتبوا شعارات ضد الصهيونية، ولم يفكر لثانية كم فلسطيني وعربي تم قتلهم بلا حق، وخارج الحروب العسكرية بأيد قادة ذلك الكيان.

أن تكون صهيوني فذلك خيارك، اما ان تخرج لتعلن ان العداء لها هو "عداء للسامية" فتلك "جريمة فكرية" مسيو ماكرون يجب ملاحقتك عليها.

بالتأكيد لو كان هناك وضع عربي صحي سياسيا لما تجرأت على قول ما قلت، لأن غالبية الشعوب العربية بملايينها من المحيط الى الخليج ترى في الصهيونية حركة عنصرية إجرامية، يجب ملاحقتها.

ملاحظة: فرقة التيار العباسي طالبت عناصرها في قطاع غزة التحرك بحملة "بايعناك"، بعيدا عن نوايا الحملة ومن يقف وراها وكم يدفع لها، اليس الأهم ان تخرج مسيرات "المبايعة والولاء لعباس" في الضفة والقدس...عندها سنرى يكرم عباس أم يهان!

تنويه خاص: خسرت الجماهير الفلسطينية في داخل الكيان، أحد أبرز مكتسباتها في السنوات الأخيرة، بعد تشكيلها القائمة المشتركة لانتخابات الكنيست، لكن الفرح السياسي يبدو انه بات ملعونا لأهل البلاد الأصليين...انقسموا ثانية بسبب "أنانية وذاتية" غير وطنية!

مسيرات الجوع بين خيارات "حرب واستسلام ومراجعة"!

كتب حسن عصفور/ عندما قررت فصائل العمل الوطني في قطاع غزة يوم الأرض 30 مارس (آذار) 2018، انطلاقة مظهر كفاحي شعبي جديد كانت تعلم يقينيا، ان جزء من حركة المواجهة العامة والشعار الملتبس المسمى بـ "مسيرات العودة وكسر الحصار"، ليس سوى فعل تحفيزي لحشد طاقات شعبية، وربط سياسي بين هدف وطني كبير ينسجم مع واقع قطاع غزة السكاني، مجسدا في حق العودة.

لكن تلك القوى والهيئات، كانت تدرك وبيقينية أكثر، انه شعار لا أكثر في هذه المرحلة، فيما الهدف الحق هو وضع المأساة الإنسانية التي يعشها ما يقارب مليوني انسان في كارثة لا سابق لها، حصار مركب تنفذه الدولة الاحتلالية العنصرية، وزمرة محمود عباس في رام الله، كجزء من رؤية سياسية بإكمال المشروع التهويدي.

ولعل ما أعطته مسيرات الغضب والجوع الإنساني، فاق كثيرا توقعات المشاركين، وأكثر توقعات المراقبين، وأحدثت "هلعا سياسيا – أمنيا واقتصاديا" لدولة الكيان، وجسدت ملحمة كفاحية يوم 14 مايو 2018، بسقوط عشرات الشهداء ومئات الجرحى، ردا على قرار ترامب بنقل سفارة بلاده الى القدس.

ملحمة شعبية هزت المنطقة دون أن تهز "سلطة المقاطعة"، ودون ان تبعثر حسابات طغمة تل أبيب، لكنها فرضت بحثا عن معادلة سياسية للتعامل مع غضب القطاع الشعبي، فيما عرف لاحقا بـ "معادلة التهدئة مقابل المال"، التي كسرت بعض من كرامة هيبة مسيرات الغضب، بتحجيمها مقابل "سعر مالي" وكأنها بضاعة لا أكثر.

وبعيدا عن ذلك، ما هي مجمل نتائج المسيرات، وهل لها فعلا أن تحقق هدفها المعلن بكسر الحصار، فما بات واضحا جدا، ومع مسار الانتخابات الإسرائيلية، والتغييرات التي شهدتها قيادة جيش المحتلين، لم يعد بالإمكان بحث المسألة كما كانت قبل، ليس لفقر الحشد الشعبي في مسيرات الغضب، ولكن لأن هناك مؤشرات ظهرت الى وجود تذمر وطني من استمرارها بلا هدف محدد، او زمن حدد، وكأنها مسيرات من "أجل العناد السياسي".

يوم الجمعة، 8 فبراير 2019، وبعد سقوط شهداء أطفال مع نشر فيديو أحدهم دون الخامسة عشرة، اجتاحت قطاع غزة ردود فعل إنسانية غاضبة جدا لم تكن سابقا، بين منادي بالرد العسكري والانتقام، وبين مطالب بالوقف الفوري لمسيرات "موت الأطفال".

المتابعة السياسية للغضب الشعبي بعد اعلان استشهاد الأطفال شلبي واشتيوي، ليس عفويا ولا طارئا، لكنه جزء من "نقاش عام" بعضه معلن وكثيره غير معلن، والخيارات تتدحرج من رد عسكري صاروخي، دون أي حساب انتقاما لروح الشهداء، خاصة الأطفال منهم، والبعض طالب وقفا فوريا لمسيرات لم تعد "مثمرة"، وبينهما هناك من يبحث "مراجعة شاملة، بلا تردد أو ارتعاش.

بداية، أي محاولة لفرض خيار عسكري راهن بين دولة الكيان وقطاع غزة، ليس سوى جريمة سياسية مهما حاول البعض تبريريها، فأي حرب أو مواجهة عسكرية سيكون أثرها تدميريا دون ثمن لا سياسي ولا انساني، وليس صحيحا

رهان "البعض"، بأن نتنياهو لن يغامر بحرب على أبواب الانتخابات، وهو يعلم أن "صواريخ غزة" قد تضرب تل ابيب.

والحقيقة التي قد تغيب عن هؤلاء، ان ضرب تل أبيب سيكون الذريعة الأهم لنتنياهو لشن حرب سياسية عسكرية على قطاع غزة أولا، والضفة ثانيا والقدس ثالثا، ومنها سيعلن مشروعه السياسي تحت باب مواجهة الخطر التهديدي لوجود إسرائيل، وسيدفع أهل القطاع ثمنا مضاعفا، لفرض معادلة اهانة سياسية – إنسانية لاحقا.

الحرب ليست خيارا ولا ردا ولا حلا مطلوبا، دون أن تسقط معها كل إمكانات الرد أو المواجهه في نقطة تصعيد محددة، ولكن ليس مطلوبا أبدا التعامل الانفعالي في لحظة عاطفية سياسيا.

وكما "الرد الحربي" ليس الخيار، فتأكيدا، وقف المسيرات فورا ليس خيارا وهو الوجه الآخر للعسكرة، خيارا تدميريا سياسيا ومعنويا، وكأنه إعلان هزيمة لا أكثر، وهو ما تسعى له "أطراف الحصار" لكسر روح الشعب الفلسطيني ليس في القطاع فحسب، بل في كل أماكن تواجده.

ولقطع الطريق على روح "المغامرة" بشقيها "الحربجي والاستسلامي"، بات واجبا ان تدعو مكونات هيئة العمل الوطني الى وقفة مراجعة شاملة، دون مزايدة أو نقصان، مما كان من فعل كفاحي طوال ما يقارب العام، وان يتم وضع رؤية شاملة متفق عليها، تناقش بكل جدية مع الأشقاء في مصر ومنها بلورة رؤية تصبح "وديعة سياسية " بيد القيادة المصرية تتعامل معها بالتنسيق مع الأمم المتحدة عبر منسقها النشط ملادينوف أحد أضلاع المكون الجديد.

المراجعة لمسيرات الغضب والجوع ليست انتكاسة، كما يحاول البعض ترويجا، بل هي فعل كفاحي وجب القيام به، حماية لبعض مشروع وعملا لإنقاذ ما يمكن إنقاذه في زمن الانكسار العام.

قطاع غزة رأس حربة نعم، لكنه ليس السهم الذي يمكنه أن يعيد رسم معادلة إقليمية...تلك هي المسألة!

ملاحظة: فريق التيار العباسي يبحث عن "بطولة وهمية سياسية" بالحديث عن رفضهم المشاركة في لقاء وارسو، عدم الحضور هناك مهم، لكن الأهم أنهم غابوا عن الحضور الوطني بقراراتهم غير الوطنية!

تنويه خاص: "صلاح الجوجو" فلسطيني غزي يبحث عن الثقافة بين حاويات الزبالة من أجل "لقمة أكل ومن أجل لقمة وعي"...ليت "اتحاد كتاب فلسطين" يعلمون بحضور هذا المثقف بلا ألقاب!

مشترك "قطبي الانقسام": الحرب على إعلام مختلف!

كتب حسن عصفور/ من أبرز عناصر حماية التمثيل الوطني الفلسطيني منذ انطلاقة الثورة المعاصرة بقيادة حركة فتح والخالد الشهيد المؤسس ياسر عرفات، إدراك أن الاختلاف حق" بالمعنى السياسي العام، وأن "التعددية السياسية" جزء من الحق العام، ولذا كانت خيارات التوافق – الوحدوية السلاح الأهم لحماية مسار الثورة والمنظمة الى حين رحيل قائد المسار والمسيرة عام 2004.

عندما أصبحت منظمة التحرير ممثلا شرعيا وحيدا، لم تكن تعبيرا "فارغا"ـ أو وصفا لمشهد تحايلي للواقع، بل كانت تجسيدا واقعيا عمليا للحقيقة السياسية، ولم يترك خارجها سوى من اختار أن يكون، وبالأساس الحركة الإسلاموية، والتي اختارت سلوكا مختلفا منذ عام 1967، بالابتعاد عن القيام باي عمل كفاحي متخندقة بمؤسسات شرعنتها مع سلطات الاحتلال، حتى نهاية عام 1987 بعد أن توافقت الجماعة الإخوانية مع أطراف إقليمية على تغيير المنهج والسلوك، فكانت ولادة حماس كجناح للجماعة الإخوانية في فلسطين، لكنها ليست جزءا من الممثل الشرعي والوحيد، ورفضت كل ما قدم لها، لتصر أن تبقى موازيا تمثيلا.

ورغم هزات سياسية مدوية شهدتها "المرحلة الثورية – السياسية"، كان الاعتقاد انها ستعصف بالممثل الشرعي والوحيد، أبرزها بدأ بعد إقرار البرنامج المحلي عام 74، فيما عرف بـ "جبهة الرفض" بدعم نظامي العراق وسوريا وأطراف

أخرى، لكن حكمة القيادة التاريخية تمكنت من حصار ذلك "الانشقاق السياسي" كي لا يذهب الى "انشقاق تنظيمي".

وبعد غزو بيروت ونتائج المعركة التي لم تتمكن من "شطب" التمثيل الوطني بأداة إسرائيلية وقيادة شارون، سارعت قوى عربية باستغلال "غضب فتحاوي" من سلوك سياسي لتدفع نحو "أخطر ظاهرة انشقاقية" في حركة فتح، تحالفت معها فصائل وتيارات من فصائل، واعتقد الكثيرون أن الانشقاق الجديد، مع خروج قاعدة الثورة من لبنان وذهاب القيادة التاريخية لحركة فتح والزعيم ياسر عرفات الى تونس، ترافقت مع ممارسات سياسية لم تكن "شعبية"، ان الممثل الوحيد على طريق الانقسام التاريخي.

وجاء المجلس الوطني في عمان عام 84 ليعزز قواعد الشك بالذهاب الى "الانشطار" الوطني، وكانت المفاجأة الكبرى، ان القدرة الكامنة بالانتماء الوطني كانت باب النجاة لمنع ما بحث عنه أعداء الثورة والمنظمة، فتم حصار الخلاف – الاختلاف.

ومع كل مراحل الاختلاف الوطني، كانت وسائل الاعلام الفلسطينية تسير وفقا لـ "الهوى الفصائلي"، ولم يكن هناك "اعلام وطني محايد" بالمعنى الحقيقي حتى "اعلام الثورة" كان مفتاحه الأساسي بيد الحركة القائدة والزعيم الخالد أبو عمار، شهد الاعلام معارك سياسية حادة في مراحل الاختلاف، وفي مراحل سقط بعضه في مواقف تم إدانتها لاحقا.

مع مرحلة تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، دخل الاعلام الوطني مرحلة جديدة، ضمن الرؤية الجديدة، ما بين منتم للسلطة وتوجهاتها وبين اعلام معارض ناقد بين موضوعي وموتور، لكنه كان قائما رغم مرارة الحديث، حتى الاعلام الرسمي شهد حالة من "التباين" تعكس حالة الواقع السياسي القائم.

مرحلة شهدت حالة من "التعايش السلمي" بين مختلف المؤسسات الإعلامية، دون ان تشن حربا شاملة على من لا يتفق مع رأي السلطة وقيادتها، ضمن وعي لقيمة المؤسسات وأنها جزء من الحالة العامة في فلسطين، ولا يمكن لسلاح الإرهاب الفكري – الاعلامي ان يكسر شوكة المعارضين أو المختلفين.

بعد الانقسام الوطني، الذي كان جزءا من مؤامرة عامة على التمثيل والقضية، ومقدمة موضوعية لتقزيم المشروع الوطني العام لتمرير المشروع التهويدي العام، دخلت حرب الإعلام خدمة لأدوات الانقسام، ومعارضي منهج الانقساميين في جناحي بقايا الوطن.

وأصبح الإرهاب والحظر سلاحا رئيسيا لأدوات الانقسام باعتقاد انه حامي لمشروع طرفيه، في فتح وحماس، وأصبح هدفا عمليا يلاحق بتهم لا يعجز أي جهاز أمني عن تلفيقها، فكل اختلاف مع المنقسمين هو تهمة بذاتها، ولأن فشل المطاردة لمنع الكلام السياسي، لجأت سلطة عباس الى أسلوب إرهابي مستحدث، بحظر كل اعلام ليس "عباسيا" في الضفة، فيما لاحقت حماس كل من تعتقد انه يمثل ارباكا لسلطتها القائمة، ووجد كل من طرفي الأزمة أدوات عمل تبرر أو تصمت على فعل لن يكون سوى تعزيز للمنشقين وطنيا بثوب انقسامي.

الإرهاب الإعلامي، ليس حلا، ولن يكون، فالحداثة المعاصرة يمكنها ان تكسر شوكة التسلط الإرهابي، رغم صعوبات عملية، لكن الأخطر أن تصمت مؤسسات تدعي تمثيل العمل الإعلاني ويصبح موقفها انتقائيا حسب الولاء الفصائلي، وليس الانتماء للمهنة.

غزة تعيش مظهرا إرهابيا بأشكال متباينة ضد وسائل اعلام واعلاميين، فيما تعيش الضفة إرهابا مركبا بين سلطة أمن عباس وسلطة أمن الاحتلال، لكن التطاول العباسي فاق كل ما كان، من حظر عشرات المواقع الإعلامية في حملة بوليسية غير مسبوقة.

ربما حققت حملة الحظر بعضا مما هدفت اليه، لكنها قطعا لن تتمكن من منع المعرفة، ولن تتمكن من قهر الحقيقة، وفي القطاع لن تكسر حملة الإرهاب صوتا رافضا لكل مظهر انقسامي عصبوي خارج سياق الوطنية الفلسطينية.

المثير هنا، ان نقابة الصحفيين واتحاد الكتب والصحفيين غابا كليا عن سلوك أمن عباس الإرهابي، مع انه الأكثر دناءة، رغم انهم يتحدثون عن قمع حماس، وملاحقتها لكل مخالف اعلامي، دون ان يدركوا ان منطقهم ليس منطقا، فصمتهم عن إرهاب عباس يعتبر مشاركة رسمية بما كان، ويفقدهم كثيرا من "صدق الكلام" عن الحريات.

المظهر العام بين قطبي الانقسام وحدة الحرب على الإعلام المختلف، وتلك معركة مفتوحة بيننا وبينهم!

ملاحظة: يبدو أن تسريب وثيقة فضح أكاذيب نتنياهو حول "مرابح التطبيع" أصابت جزء من مؤسسة الكيان بدوار فكان نشر قناة عبرية لخبر "تعويضي"، عن اتصالات مع مسؤول عربي...حبل الكذب قصير وسنرى!

تنويه خاص: نصيحة لقيادة حركة حماس أن تعيد تربية قواعدها سياسيا – ثقافيا، وان تحدد في وثيقة من هم أعداء الحركة ومن خصومها ومع هم أصدقائها وتحالفها...قواعد حماس لا تزال تتخندق في مرحلة إخوانية عمياء!

مشترك كوشنر ونتنياهو...صناعة الكذب السياسي!

كتب حسن عصفور/ وأخيرا، ظهر غاريد كوشنر، مستشار الرئيس الأمريكي ومبعوثه للشرق الأوسط، ليتحدث بعضا من عناصر "الخطة السحرية – السرية" لحل "المعضلة التاريخية الكبرى، ما يعرف بـ "خطة ترامب" او "الصفقة الإقليمية الكبرى"، وبأنها تختلف عن كل ما سبقها من اتفاقات ومشاريع لحل قضية الصراع وخاصة فلسطين.

كوشنر، الذي يخلو من أي مهارة سياسية، ولولا زواجه من ابنة الرئيس الأمريكي، لما كان له أي حضور أو اطلالة على عالم المنطقة، حاول عبر مقابلة مع محطة فضائية عربية، أن يتظاهر بحرص "غير تقليدي"، على مفاهيم (الحرية وحرية الفرص والعبادة والكرامة)، عناصر قد تبدو للبعض وكأنها من المسائل الأهم للإنسان، وهي في الحقيقة أخفت الجانب المركزي في جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، وضمنه القضية الفلسطينية.

كوشنر، بغباء نادر، أزال كليا من عناصر خطته، الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية وشعبها، تغييب لم يكن من باب المصادفة او قلة الخبرة والجهالة السياسية، رغم انه يمتلكها، لكن ذلك مرتبط ارتباطا وثيقا لممارسة عملية تضليل جوهرية، تساوي العناصر الأربعة بين الأطراف المختلفة، بحيث لا تبدو دولة

الكيان الإسرائيلي دولة احتلال واغتصاب لأرض وشعب آخر، وتمارس أحد أبرز ممارسات العنصرية المستمرة حتى تاريخه، رغم حصارها عالميا.

كوشنر، وضع العناصر الأربعة في حالة مساواة بين الأطراف المستهدفة من الخطة الأمريكية لتكريس الاستعباد، الى جانب أنها تشرعن بشكل رسمي ترسيم المفهوم التوراتي اليهودي لمدينة القدس والأماكن المقدسة فيها، وخاصة الحرم القدسي الشريف وساحة البراق وحائطها، بمسميات حرية العبادة، وهذه لا تستهدف سوى تمرير "تهويد البراق" ليصبح "الهيكل"، ولينحسر الحرم القدسي الشريف في منطقة المسجد الأقصى لا غير، تكريسا لمصطلح (الحرم – الهيكل).

وقد تكون هذه المسالة الجوهرية التي تبحث عنها الفرقة الصهيونية في البيت الأبيض، الى جانب البعد الإقليمي لخطة ترامب، لتصبح "الدولة اليهودية" بعاصمتها القدس جزءا من النظام الرسمي في المنطقة، وهو ما لم تجرؤ عليه أي إدارة او رئيس امريكي سابق، حتى خلال فترة الانحطاط الأصعب عام 1991 ومحاولة تمرير مؤتمر مدريد لخلق نظام إقليمي عربي – إسرائيلي.

بعيدا، عن تناول النسب الجغرافية لما سيكون للفلسطينيين في الضفة وقطاع غزة، ولكن أصبح واضحا ان جوهر الخطة تعمل على تكريس البعد "التوراتي – اليهودي" لدولة إسرائيل، بما يعني ضمنا لما يزيد على 10 – 12 % من أراضي الضفة المسماة بـ "يهودا والسامرة"، الى جانب تهويد ما يمكن تهويده في القدس الكبرى ومنطقة الحرم الشريف وبعض أحياء البلدة القديمة.

كوشنر، تجاهل بشكل كلي، ان جوهر المسالة هو رفض دولة الكيان لأي اتفاق أو مبادرة حقيقية للسلام، وحصرا منها مبادرة السلام العربية، التي قدمت تنازلات جوهرية في ملف اللاجئين، وكذلك اتفاق إعلان المبادئ (أوسلو) وما تلاه من اتفاقات مكملة، بما احتوى من تنازلات فلسطينية، وذهب لمساواة الطرفين في عدم التوصل الى سلام.

بناء قواعد الكذب من أجل صناعة الوهم السياسي، هو أبرز ما يمكن قراءته من تلك الخطة الأمريكية، التي لا تبحث سوى عن تكريس إسرائيل كدولة يهودية

ضمن نظام إقليمي مفتوح، وليس حلا جوهريا لأسس الصراع في المنطقة، وحلا للقضية الفلسطينية، خاصة أنه لم يشر الى قرارات الأمم المتحدة الخاصة بها.

من يستمع كوشنر يعتقد أن الخلاف يدور حول "مفاهيم" تحتاج الى تفسيرات، ولا وجود لمحتل واستيطان وتهجير وجرائم حرب اقرت بها مؤسسات دولية، وأن دولة الكيان هي آخر "عناقيد العنصرية" في العالم الحديث.

من الطرائف ان يتحدث كوشنر أنه يريد حكومة فلسطينية "غير فاسدة"، أول اتهام رسمي أمريكي الى سلطة محمود عباس بانها فاسدة، والغريب ان هذا الاكتشاف الآن يرتبط بالموقف منها، فقبل أشهر لا غير كان عباس "الشريك الأفضل" وتجاهلوا كل ما كان يقال عن فساد عائلته وسلطته وقادة أجهزته الأمنية.

ويكمل نتنياهو دوره المسرحي تعليقا على تلك "الخطة الأمريكية" بأنه جاهز لصناعة السلام عندما يجد "شريك فلسطيني"، وتلك هي الكذبة الأكبر، التي تعيد للذاكرة ما قالته الإدارة الأمريكية ورئيس حكومة الكيان يهود براك، عن غياب شريك فلسطيني للسلام، كمقدمة للخلاص من الخالد ياسر عرفات. وكان عباس هو الخيار المشترك الأمريكي – الإسرائيلي كـ "شريك فلسطيني" للسلام، ورغم كل ما قدمه خدمات للأمن الإسرائيلي وكذلك الأمريكي باعتراف الطرفين، فقد بات لهم الآن خارج التغطية.

" الفلسطيني الطيب الشريك في السلام" ليس سوى "الفلسطيني الميت". لتلك الفرقة الصهيونية التوراتية.

من السهل صناعة الوهم وبناء أسس الكذب، لكن الأصعب هو تمرير ذلك ضمن "توافق" بين الأطراف المستهدفة.

تصريحات كوشنر تحتاج ردا عربيا قبل الفلسطيني فكم الاهانات للنظام الرسمي العربي "غير مسبوقة" تصل الى حد الاحتقار...فهل يغضب!

ملاحظة: قرار الحكومة البريطانية بحظر "حزب الله" ونشاطاته واعتباره منظمة إرهابية، جاء بعد زيارة سرية لرئيس مخابرات بريطانيا الى إسرائيل...للتفكير لا أكثر في دوافع القرار!

تنويه خاص: تصريحات القيادي الحمساوي محمود الزهار حول العلاقة مع مصر تبدو كإشارات تشويشية مدفوعة الأجر...مظهرها "الحرص" على القطاع، لكن الحقيقة هي غير ذلك تماما... حماس لا زالت لا تعلم ماذا تريد!

من محطات التآمر الأمريكي لشطب الهوية الفلسطينية، ممثلا وقضية!

كتب حسن عصفور/ لم يعد بإمكان الفلسطيني، أي فلسطيني، ان يقف على ماهية المشروع الوطني في الوقت الراهن، بل ربما لم يعد هناك رؤية محددة لأهداف النضال المرجوة، ليس لأنها أصبحت "طلسما سياسيا"، بل لأنه لم يعد هناك "حركة وطنية" بالمعني التمثيلي العام، التي تم استبدالها بكينونات تسمي ذاتها باي اسم تريد، دون واقع موضوعي يمكن ان يمنحها فعل وقوة.

ولم يعد هناك سر في أن اغتيال الخالد المؤسس ياسر عرفات، كانت البداية العملية لاغتيال المشروع الوطني الذي حملته قوى الثورة الفلسطينية، في إطار منظمة التحرير منذ الانطلاقة المعاصرة للثورة، وتطور بما يتناسب والمشهد السياسي الممكن، وكان المعلم الرئيسي عام 1974، عندما قادت حركة فتح وبتحالف مع الجبهة الديمقراطية، صياغة البرنامج المرحلي، أو ما عرف بالنقاط العشرة، التي حددت لأول مرة هدفا برنامجيا واقعيا، تجسد فيما أسماه المجلس الوطني في دورته 74 ببرنامج إقامة السلطة فوق أي أرض يتم تحريرها.

وخلال مراحل متقدمة تم بلورة البرنامج "المرحلي" في الوثيقة التاريخية عام 1988، "إعلان دولة فلسطين" في دورة الجزائر، وهي الوثيقة التي حازت إجماعا وطنيا قل نظيره، في مسار منظمة التحرير، بعد ان ايدت الجبهة الشعبية تلك الوثيقة، وقادت حركة فتح، تحالفا في إطار منظمة التحرير وعلى قاعدة برنامج سياسي، منحته الانتفاضة الوطنية الكبرى المتفجرة في ديسمبر 87، قوة مضافة، بولادته الثورية، وليس في لحظة "إنهاك" او "هوان سياسي".

وشكل "إعلان دولة فلسطين" سلاحا هاما لمنظمة التحرير في المراحل التالية لترسيخ الوجود الفلسطيني والهوية الوطنية، التي حاولت أمريكا وبعض الأطراف الإقليمية، وأطراف فلسطينية، النيل منها بل والتطاول بما يمكنها من

حصار تمثيلها الشرعي الوحيد، وكانت قواعد مؤتمر مدريد، التي أعلنها وزير الخارجية الأمريكية جميس بيكر1991، رسالة واضحة، ان المخطط القادم تنفيذ "رؤية بوش الأب" عام 1988، في تقرير حمل عنوان "البناء من أجل السلام"، مستندة الى تقرير صاغته مجموعة يهودية صهيونية، منها دينس روس الذي يكن حقدا أيدلوجيا لمنظمة التحرير والثورة وزعيمها الخالد أبو عمار.

"رؤية بوش الأب" 1988، دعت لخلق "قيادة فلسطينية مسؤولة"، ترضى عنها منظمة التحرير، وهي تقريبا ذات الرؤية التي تقدم بها "بوش الابن" عام 2002 التي دعت الى قيادة فلسطينية جديدة، ترابط أيديولوجي هدفه الحقيقي التخلص من منظمة التحرير الفلسطينية، كإطار تمثلي للشعب في كل مناطق تواجده، المسألة التي تعمل الحركة الصهيونية، وعبر أدواتها في المؤسسة الأمريكية بكل سبل على شطبها، وحصرها قصرا في سياق الضفة والقطاع وبعض القدس.

"رؤية بوش الأب"، وضعت هدفها في شروط مؤتمر مدريد، بأن المشاركة يجب الا تمثل منظمة التحرير بشكل مباشر وليس وفا مستقل، بل ينحصر التمثيل على ممثلي الضفة الغربية وقطاع غزة دون القدس والمنظمة، وفي إطار وفد أردني مشترك.

قبول تلك الشروط بعد تعديلات "نسبية"، جاء في سياق قراءة سياسية للمشهد العالم، وتمكنت القيادة برئاسة الشهيد الخالد أبو عمار من السيطرة على مسار التفاوض من مقر "الرئيس العام" في "يوغرتا" بتونس العاصمة، ومنها فتح الباب لمفاوضات أوسلو التي انجبت الاتفاق الشهير، لتسقط كليا المؤامرة "رؤية بوش الأب".

عام 2002، عادت المؤامرة بثوب جديد، عبر "رؤية بوش الابن" في 24 يونيو، بعد أن أفشلت حكومة باراك مفاوضات كمب ديفيد، وبدأت حربا عسكرية وأعادت احتلال الضفة وقطاع غزة وحاصرت الشهيد المؤسس في مقره، يظهر الرئيس الأمريكي، ويقدم ما عرف لاحقا برؤية بوش الابن لـ"حل الدولتين"، مشترطا لها أن يكون هناك "قيادة جديدة" للشعب الفلسطيني، تغيير في المظهر فبدلا من الحديث عن إزاحة الممثل الشرعي الوحيد، لصعوبتها لجا الى التخلص من "زعيم" الشعب، كخطوة على طريق تحقيق الهدف المركزي بشطب الممثل

الشرعي الوحيد، ومعها شطب مرحلة تاريخية من كفاح الشعب، وخلق "قيادة مدجنة" لمشروع قاصر ومشوه ومحدود، على طريق تمرير المشروع التهويدي لحل الصراع الدائر.

ومع التخلص من "الزعيم" التاريخي، وتنصيب محمود عباس بعد أن تم التوافق عليه بين إدارة بوش وحكومة شارون كـ "بديل مقبول"، كانت الانتخابات التشريعية 2006، وفتح الباب لحركة حماس ان تشارك دون قيد أو شرط، بعد "مؤامرة ثلاثية" انضمت قطر اليها.

ومن الانتخابات الى رحلة الانقسام التي جاءت كخطوة عملية في ظل اختلاف صلاحيات وبرنامج، بين رئيس متوافق مع رؤية سياسية تتناقض بالشكل مع حركة تقود الحكومة ولها الأغلبية البرلمانية، فسارعت أطراف التآمر بدفع نحو الانقلاب فالانقسام، الذي مر عليه 12 عاما، ساهم موضوعيا بتوفير البيئة العملية لفرض مشروع التهويد، الذي اصبح "حقيقة قائمة"، على طريق ربطه بـ "دولة اليهود".

وجاءت "خطة ترامب" التي تمثل عمليا خطة شارون التي تقدم بها لمحمود عباس عام 1995، لتفتح الباب واسعا لحصار المشروع الوطني الفلسطيني مقابل منح المشروع التهويدي كل السبل لترسيخ اقدامه.

المؤامرة السياسية لإنهاء المشروع الوطني لم تعد ملامح بل أصبحت واقعا، تتحرك بنشاط وحيوية مقتبل حالة فلسطينية غير مسبوقة من التيه السياسي والتوهان التنظيمي.

ولذلك لقاء سياسي جديد لو كان للحياة حضورا!

ملاحظة: التصريحات الإيرانية الأخيرة حول "إبادة دولة إسرائيل"، أصبحت جزءا من خطاب ترامب دفاعا عن دولة عنصرية بقوله "لن نسمح بإبادة اليهود"...المشكلة أن "الحكي الإيراني" طخ في الهواء و"الحكي الترامبي" طخ في الصميم!

تنويه خاص: عندما تقرأ أن المؤسسة الأمنية في دولة الكيان تحذر من انهيار القطاع الصحي في قطاع غزة بعد تخلي عباس عن دعمه، تدرك أنها النهاية السياسية.

مؤتمر وارسو: فضائح نتنياهو و"دونية" بعض عرب!

كتب حسن عصفور/ بعيدا عن ترويج "التحالف الإعلامي" العبري – القطري ومنتجه الإخواني، برعاية "التكتل الصهيوني" في البيت الأبيض، فما كان من "مؤتمر وارسو" يختلف كثيرا واقعا ونتائج عما حاولوا تمريره في وسائلهم.

حقيقة المؤتمر "الاستعراضي" يمكن وصفه الفشل، بل وربما الفشل الكبير لأمريكا و"هيبتها السياسية"، حيث حصدت بعضا من صور وخطابات لن تدوم طويلا، بل لعل بعضها فقد قيمته قبل الانتهاء من "حفلة الرقص السياسي" المبتورة الأقدام في العاصمة البولونية.

الحضور يكشف أن أوروبا بكل ثقلها، وهي العامود الثالث سياسيا – أمنيا في الوضع الاستراتيجي الكوني، لم تكن حاضرة بالمعني القيمي، وتمثل البعض منها "شكليا" بلا أي أثر فاعل، حتى لم يسمع تصريحا لأي من قياداتها السياسيين، فيما استخفت روسيا والصين، بتلك الحفلة التنكرية.

المشاركة العربية، بدأت ملتبسة جدا، مدفوعا بـ "هلع" من "خطر إيراني" يساعد به تصريحات عنترية" لقادة طهران وسلوك سياسي أمنى خطير، تقلب معادلة الصراع بوعي منهم أم بتخلف، دون أن يصبح "حقيقة"، تماثل ذات التهديدات التي لم يعد ينظر اليها بجدية حول قدرتهم على "محو إسرائيل" عن الخارطة، دون ان تخدش جدار في بناية داخل الكيان عمليا، لكنها تقدم "كنزا إعلاميا" للدولة العنصرية لتعيد انتاج "تصريحات لغوية" وتصنع منها ما يمنحها الكثير.

بلا أي شك، بعض الدول العربية، لم تعد ترى في القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي القضية المركزية، ليس بسبب "الخطر الإيراني" كما يحاول البعض ترويجه، رغم انه ليس غائبا، فقد بدأت حركة تغيير المعادلة منذ زمن

بعيد، ولن نعود للوراء كثيرا، فـ "التوسعية الإيرانية" نحو الخليج كانت منذ شاه إيران، واحتلال الجزر الثلاث الإماراتية واضطهاد عرب الأهواز، وافتراضا ان "العرب" غاضبين لما يحدث للسنة هناك، فكلها سبقت قيام "الثورة الإيرانية"، وما حدث من نشاطات جديدة فعل مضاف لما كان أصلا.

التغيير الحقيقي لإستبدال جوهر الصراع عندما تخلت المؤسسة الرسمية العربية عن المعركة الحقيقية مع أمريكا والكيان في قمة كمب ديفيد 2000 التي قادها الخالد الشهيد المؤسس ياسر عرفات، وما تلاها من أطول مواجهة عربية إسرائيلية دامت 4 سنوات، توقفت مع تحقيق أحد أهداف التحالف الأمريكي الصهيوني – الإسرائيلي بالتخلص من "الرمز"، واستبداله بموظف، خلالها صاغت المؤسسة العربية مبادرتها ليس لإنقاذ المشهد العام، كما يدعي الأمير السعودي بندر بن سلطان في تسجيلات صحفية تفتقد كثيرا من الصدقية، لكن هدفها تمرير خطة بوش الابن للخلاص من أبو عمار.

من هنا يجب البحث في أسس التغيير وليس عبر "تصدير" خدع سياسية – سينمائية دون طائل، ومسبقا، لن تجد دولة عربية، أي كان مسماها، على فتح باب تطبيع "عملي" و"علني" مع دولة الكيان في القريب، ليس حبا في فلسطين، وليس دفاعا عن المقدسات، بل لأن الحسابات الداخلية والعامة ليست لصالحها، ولو توفرت لسلكت الطريق القطري في نسج أفضل علاقات لخدمة إسرائيل، وتقديمها للمواطن العربي عبر "جزيرتها" وكأنها دولة "شقيقة" أقل خطرا عليها من جارتها العربية.

حسابات "التطبيع العام" أكثر تعقيدا من صورة أو تصريح، رغم ما لها من فعل مضاد على الإنسان العربي، لكنها تذوب سريعا لو كان هناك "حالة فلسطينية فاعلة كفاحيا" ضد العدو الوطني – لقومي، وليس صراعا داخليا سمح لكل "مبيقات السياسية" المتاجرة بهن مع سمسرة لتمرير تطبيع صريح.

"مؤتمر وارسو" كان حدثا فضائحيا لرأس الطغمة اليهودية في تل أبيب، نتنياهو، كشف كم انه شخصية صبيانية ارعن، فاقد الثقة بنفسه خلافا لما يدعي، كأي متغطرس صغير، وكانت تصريحاته عن "المحرقة" والبولنديين الحدث السياسي الأهم، بعد انتفض الحكم في وارسو لكرامة البلد والشعب، فتحول الحدث من

متاجرة كاذبة بمكاسب مع صور لبعض عرب مصابين بعقدة غريبة، الى مطاردة ساخنة لأقوال نتنياهو، فدخل في حالة تيه من "افتخار طاووسي" الى "فأر سياسي" يبحث النجاة من "المحرقة" التي أطلقها نحو بولندا، فدخل في نفق أكاذيب أكثر.

منتج وارسو الحقيقي، كان ظهورا أمريكا هزيلا أمام "القوى الفاعلة" في المشهد الكوني، وصورا باهته ولقطات معيبة لبعض الناطقين بلغة الضاد "مع لعثمة علنية"، و"تغريد ات توتيرية" لهذيان صهيوني مصاب بجهل معرفة لحقيقة الفلسطيني.

الفضيحة الأهم لها المنتج الخائب، جاءت بفعل نتنياهو قبل غيره...تلك هي الحقيقة وليس غيرها من "فقاعات إعلامية" لن تدوم.

ملاحظة: كم هي اقوال هزلية تصريحات منسق الارتباط بين سلطة عباس، مع سلطات الاحتلال، أنهم رفضوا عرضا إسرائيليا للمشاركة في إعادة بناء خط سكة حديد "الحجاز – فلسطين"، لأنه وعباس ضد "التطبيع". قول غيرها سحس!

تنويه خاص: نائب قدم استقالته من البرلمان بعد اعترافه بسرقة "ساندويتش"، حاول تفسير فعلته بانها رد فعل على إهمال العاملين طلبه ونتيه اختبار الرقابة الأمنية...لكن كل مبرراته ذهبت فشنك فقدم الاستقالة...هذا في سلوفينيا "الكافرة" مش في بلادنا طبعا!

وثيقة إسرائيلية وفضيحة محور "الشر السياسي"!

كتب حسن عصفور/ بشكل مفاجئ، نشرت وسائل إعلام ما أسمته وثيقة "سرية" لوزارة خارجية تل أبيب، تم توزيعها على عدد محدود من سفارات دولة الكيان الإسرائيلي، تضمنت ما يمكن اعتباره بـ "صدمة سياسية" لبنيامين نتنياهو في الفترة الحالية.

توقيت نشر الوثيقة المسربة من وزارة يشرف عليها نتنياهو شخصيا، حيث لا وزير للخارجية، يمثل حدثا يستحق الاهتمام، ليس من حيث المضمون فحسب

الذي يحمل قيما سياسية هامة، بل من حيث التوقيت السياسي ذاته، عشية الانتخابات الإسرائيلية، المفترض لها شهر أبريل القادم.

الوثيقة المسربة، تكشف موقف العربية السعودية من حل الصراع، وارتباط أي علاقة مع إسرائيل بحل القضية الفلسطينية وإقامة دولة على حدود عام 67 وعاصمتها القدس الشرقية، أي عمليا التزام الرياض بالمبادرة العربية للسلام، التي أطلقتها القمة العربية في مارس 2002، ونسبت الى ان أساسها مبادرة سياسية سعودية.

الوثيقة الإسرائيلية "المسربة"، تعيد توازنا سياسيا ضل الطريق وسط حرب إعلامية مسمومة قادها "تحالف عبري قطري تركي إخواني" لنشر كل مبيقات الإحباط العام، من خلال التركيز على العربية السعودية، وخاصة ولي العهد الشاب محمد بن سلمان، بأنه يعمل من أجل تمرير "صفقة ترامب"، الرامية عمليا لخدمة المشروع التوراتي – التهويدي، بل ان الاعلام القطري، نشر ما اسماه "وثيقة" أمريكية – سعودية لتولي بن سلمان الحكم القادم لسنوات طوال دون أي معارضة، ومنحه "الحماية المطلوبة" لذلك، مقابل تمرير الصفقة الأمريكية.

قد يعتقد البعض، ان الهدف من حملة "محور الشر السياسي الرباعي" النيل من مكانة بن سلمان السياسية فقط، عبر نشر تلك الأكاذيب خاصة وان المسألة ترتبط بالقضية الفلسطينية والصراع العام في المنطقة، ما يثير رد فعل غاضب شعبي عربي، ومع أهمية ذلك، لكن الجوهري في منهج "محور الشر الرباعي" هو نشر الإحباط العام، بأن إسرائيل باتت قادرة على فعل ما تريد ولا راد لها، وأن غالبية الدول العربية فتحت لها الباب دون أن تدفع ثمنا.

يخطئ من يعتقد ان تلك الحرب السياسية لهذا المحور الرباعي لم تحقق بعضا من نتائج، خاصة وأن نتنياهو يستخدمها بكل "خبث" لترويج حملته الانتخابية، وبأنه "صانع المجد التطبيعي"، فغالبية رأت في تلك الحملة بعضا من "الممكن السياسي"، في ظل صمت المتهمين لتوضيح ما يجب توضيحه، خاصة بعد زيارات تطبيعية علنية لرئيس حكومة دولة الكيان الى مسقط بتعاون مع سلطة محمود عباس، وتصريحات إعلاميين سعوديين وكويتيين وبحرانيين عن موقف من إسرائيل يمثل خروجا على كل مبدأ قومي، يتعلق بالصراع الدائر.

قيمة الوثيقة الإسرائيلية، انها لا تعري فقط موقف محور الشر السياسي الرباعي، ورأس الإرهاب في تل أبيب نتنياهو، بل تعيد الاعتبار لأسس الموقف الرسمي العربي من ربط حل الصراع مع إسرائيل بحل القضية الفلسطينية، ولا علاقة تطبيعية دون ذلك، موقف يمنح الشعب الفلسطيني بعضا من قدرة مضافة لمواجهة زمن الردة غير المسبوق، داخليا وإقليميا ودوليا.

الوثيقة المسربة، هي أيضا، رسالة لواشنطن قبل عواصم محور "الشر السياسي" وتل ابيب، كي تعيد النظر في صفقتها قبل النشر، وأن تأخذ بعين الاعتبار جديا المبادرة العربية للسلام، والموقف من القدس خاصة ما أكدته الأمم المتحدة بخصوصها.

وبالتأكيد، لا يمكن تجاهل ان تسريب الوثيقة إسرائيليا، قد يمثل "ضربة سياسية" لنتنياهو "المفتخر" بما ليس له، وثيقة قد تمنح الانتخابات الإسرائيلية القادمة منحى مختلف كثيرا، وربما تشهد نهاية بيبي السياسية، وتفتح الباب لتحالف بقيادة الجنرال غانتس، لموقف إسرائيلي "جديد".

تسريب الوثيقة يحمل رسائل متعددة العناوين، وستبطل مفعول حملات كذب سياسي عاشت زمنا...وكادت أن تصبح كأنها "ثابت لا راد له".

وثيقة تستحق التفكير فلسطينيا لإعادة بناء بعضا من مسارات متهالكة!

ملاحظة: دكتور عريقات قال كلاما "صادقا جدا"، بأن التطبيع مع الكيان طعنة في ظهر الشعب الفلسطيني، لكنه تجاهل بشكل غريب، ان بطل التطبيع هو محمود عباس وبعض من فريقه خاصة اللواء أبو التهويد...منيح التدقيق دوك!

تنويه خاص: تبرأ حزب الشعب من بيان "التجمع الديمقراطي" حول انتخابات عامة وحكومة وحدة، رسالة إنهاء لفكرة اعتقد البعض أنها ستطول...خسارة لمن يغلب "الذاتية" على الوطنية العامة.